تتمة ترجمة بيان الأمم المتحدة أس 91-2010

محمد سعيد (أتوم) و "مجاهدو شرق سناغ"

146. عِدّة حوادث أخيرة نُسِبتْ بشكل مُحدّد إلى محمد سعيد (أتوم)، [78] المَوْصُوف في تقريرِ مجموعةِ المراقبة في ديسمبر/كانون الأولِ 2008 (إس /2008/769)،والذي تُشكّلُ نشاطاته تهديدَا متزايدا للسلام والأمنِ في كل من صومالي لاند و بونتلاند.

147. بالرغم من أنّه يَبْقى جوهرياً منتميا لأحد أسياد الحربِ (عشيرة وارسنغلي)، يَدْعو (أتوم) مقاومته الشعبيةُ بـ" مجاهدو شرق سناغ"[79] وقد قام بتقوية الروابطَ مَع الشباب أثناء فصلِ 2009. و قد ذكر بأن عددا هاما من غير المنتسبين لميليشيات وارسنغلي قد انضم إلى مجموعته مؤخرا. كما بقي معسكر تدريبه نشيطاً في "جلجلا" في عام 2009، واستلمتْ مجموعةَ المراقبة التقاريرَ عن إثنين من مراكز التدريب التي لها علاقة في منطقةِ "باري". تُشيرُ المصادرُ العديدة بأنّ هناك عِدّة مدربين غير صوماليين في معسكرِ "جلجلا" ، وطبقاً لشاهدِ عيان فإن وفودا مِنْ مجموعة الشباب الجنوبية كَانتْ تزورهم بانتظام.

78 أتوم على ما يقال مشتبه به في يناير/كانون الثّاني 2010 في حالات قتل لمعلم قرآن في جاروعي و عبد الله علي كراد عضو البرلمان في بونتلاند، شاهدْ، على سبيل المثال،

http://somalifans.net/2010/01/05/wararka-1762/ and http://allidamaale.com/Rayiga-138.htm.

[79] http://xamartimes.com/index.php?option=com_content&task=view&id=84&Itemid=2.

148. إستلمتْ مجموعةُ المراقبة تقاريرَ من شاهدِ عيان على أن (أتوم) يستمرُّ في استيراد الأسلحة مِنْ اليمن واستِلام الشحناتِ مِنْ أرتيريا، بما في ذلك هاونات 120 مليمترِ، والتي لَرُبَما حُوّلتْ إلى جنوب الصومال. وقد بَدأَ يقوم بتوسيعُ تأثيرِه وبنائه التحتي، مُحاولا بِناء المعبر إلى معسكرِ تدريبه الرئيسيِ قُرْب "جلجلا".وقد حاول شيوخ وارسنغلي المحليّون على ما يقال أَنْ يحبطوا مشروعه [80]. في يناير/كانون الثّاني 2010، مصادر مجموعة المراقبة وأجهزةُ إعلام محليّةُ ذَكرتْ بأنّ (أتوم) أكمل بناءَ أرضية للطيران قُرْب قاعدته في "جلجلا" أيضاً.

149. في هذه الأثناء، يبدو بأن (أتوم) قد استعد لمُوَاجَهَة كلا من سلطات بونتلاند وصومالي لاند مباشرة. في مارس/آذار 2009، أصدرَ بيانا صحفيا طَلَبَ فيه من سلطاتَ بونتلاند أن تفرج عن عِدّة شباب من وارسنغلي مِنْ السجنِ أَو ستتولى قواته تحريرهم واتخاذ إجراء غير محدّدَ ضدَّ إدارتهم. [81] في أواخر 2009، زار (أتوم) شخصيا بلدة لاسكانود،حيث أَسّسَ خليةَ فعالة على ما يقال. هناك ومُنْذُ ذلِك الحينِ تمت عدة هجمات بالأدواتِ المتفجّرةِ ضدّ قواتِ صومالي لاند في البلدةِ، بالرغم من أنّه غير واضح إن كان هذا العمل من مسؤولية (أتوم) أو مسؤولية جولبهانتي (المقاومة الشعبية المستقلة ذاتيا).

150. المحادثاتُ في "جلجلا" بين مسؤولي بونتلاند وشيوخ عشيرة وارسنغلي حول مصيرِ (أتوم) ومقاومته الشعبيةِ عُلّقت في أواخر يناير/كانون الثّاني بدون أي إتفاقية [82]).

[80] Monitoring Group interview, 13 December 2009.
[81] http://xamartimes.com/index.php?option=com_content&task=view&id=84&Itemid=2.
[82] Monitoring Group sources; http://www.raxanreeb.com/?p=35756 and http://www.galgalanews.com/node/490.

ب. صومالي لاند

151. تُؤرّخُ عملياتُ الشباب في صومالي لاند منذ على الأقل 2003، عندما قَتل أعضاء المجموعةُ أربعة عُمّال مساعدة خارجيةِ في ثلاث عملياتِ منفصلةِ. [83] في 2006 فريق من الشباب معه أسلحةِ ومتفجراتِ إعتقل بينما كان يخطط لحملة إغتيالاتِ وتفجيراتِ لعَرْقَلَة الإنتخاباتِ البرلمانيةِ. في أكتوبر/تشرين الأولِ 2008, نَشرَت الشباب أفرادها القائمون بالعمليات الإنتحارية في الهجماتِ الآنيةِ ضدّ رئاسة صومالي لاند، مكتب العلاقات الأثيوبي ومكتب برناج الأمم المتحدة للإنماءَ، فقتل 25 شخص. [84]

152. في سبتمبر/أيلولِ 2009ـ أمير الشباب أحمد عبدي "جودان" (أبو الزبير) أصدر تسجيلا لبيان عنوانه "رسالة إلى صومالي لاند" وَصفَ فيها الإدارة بأنها معادية للإسلام، كما شَجبَ العمليةَ الإنتخابيةَ، ودَعا الشعب للثورة ضدّ السلطاتَ. [85] الرسالةَ تُرجمتْ على نطلق واسع بأنها تحذير من الشباب بأنهم سيحولون انتباههم بشكل كبير إلى صومالي لاند. مُنْذُ ذلِك الحينِ أحبطتْ سلطات صومالي لاند عددا مِنْ عملياتِ الشباب واعترضت شحناتِ من الأسلحةِ والذخيرةِ والمتفجراتِ.

83 في ديسمبر/كانون الأولِ 2006, حكمت محكمة في صومالي لاند على أحمد عبدي جودان وإبراهيم حاجي" الأفغاني" غيابياً لدورهم في الهجماتِ.
84 طبقاً لوزير الداخليةِ في صومالي لاند، فإن تحقيقات " كَشفَت بأن واحد فقط ِمنْ الستّة كان من صومالي لاند وإشترك مع القائمين بالعمليات الإنتحاريةُ في هجماتِ 29 أكتوبر/تشرين الأول ، بينما الخمسة الآخرين جاؤوامن الصومال فعلا "
(http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews[tt_news]=34239)
85 على http://www.alqimmah.net/showthread.php?t=7647..

153. في أواخر سبتمبر/أيلولِ 2009، إعتقلتْ سلطاتَ صومالي لاند "محمد عمر عبد الرحمن" المشتبه به في صناعة القنابل.[86]في نوفمبر/تشرين الثّاني 2009، حاولت السلطات بفشل في "بورو" اعتقال اثنين من المشتبه بهم من زعماء الشباب، المسمى سعيد أحمد عبدي "جار" و عدن أحمد أريح (معروف أيضا بعدان "جهاد"). في أواخر ديسمبر/كانون الأولِ 2009، أطلعَ وزيرَ داخلية صومالي لاند الصحافة على أن الشرطة كشفت كيسا من المتفجراتِ زَرعَ في جسر على الطريق الرئيسي بين بربيرا و بورو.[87]
في يناير/كانون الثّاني 2010ـ إكتشفت سلطات صومالي لاند القاذفات الشديدة الإنفجار والتي نوي بها على ما يبدو قصف مسجد في هرجيسا، والذي كان إمامه يتحدث ضدّ الشباب.[88]

إنتهاكاتِ حظرِ التسلح

154. الصومال تُواصلُ إستِلام تدفّقات الأسلحةِ والذخيرةِ في إنتهاكِ لحظر التسلح العامّ والكامل. عُموماً، إستيرادات الأسلحةِ هو بحجم ضعيف ويَتضمّنُ أساساً الذخيرةِ، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفةَ. بعض الأسلحة الثقيلة

والأسلحة الداعمة للأرض بما في ذلك الأسلحة المضادة للطّائرات والمضادّة للدبابات المتطوّرة نسبياً لا تزال تُواصلُ وُصُولها أيضاً. [89]

86 مُلاحظات محمد الشخصية إقترحتْ بأنّه كَانَ إما عضو أَو متعاطف الشباب كما أشارَ بأنّه كَانَ بعلى اتصال مَع تشكيلة واسعة من الناسِ مِنْ مختلف المجموعات المُسَلَّحة. على أية حال , تفتيش قصيرٍ لأغراضه الشخصيةِ من قبل سلطات صومالي لاند تركت مجموعة المراقبة في الشَكِّ بأن محمد امتلك المواد والمهارات والحوافز لصِناعَة المتفجراتِ.

87 *Somaliland Times*, December 19-25, 2009, accessed at http://www.somalilandtimes.net/sl/2009/412/3.shtml.

88 http://allafrica.com/stories/201001110503.html and http://www.reuters.com/article/idUSLDE608072

89 لوصفِ مُصَوَّرِ مِنْ الأسلحةِ إستخدمَ عموماً في النزاعِ الصومالي، يَرى الملحق أ .

155. تُميّزُ مجموعةُ المراقبة بين نوعين من إنتهاكات حظرِ التسلح، إنتهاكات تقنية وإنتهاكات جوهرية. الإنتهاكات التقنية تتضمّنْ دعماً لمؤسساتِ قطاعِ الأمنِ الصوماليةِ، المؤهّلة للإستثناءات تحت الفقرةِ 11 (ب) مِنْ القرارِ 1772 (2007)، ولكن لم تقدم طلب الإستثناء مُقدماً ولكل حالة على حدى من لجنةُ مجلسِ الأمن المطابقة للقرارِ 751 (1992). تَتضمّنُ الإنتهاكاتُ الجوهريةُ لإنتهاكاتُ المقاطعةِ التي تحت أي ظرف لا تَكُونُ مؤهّلةُ للإستثناءاتِ. الأسلحة والذخيرة المقدمة بتفويض مِنْ اللجنةِ، أَو في انتهاكِ تقني للقرارِ 1772(2007)،والتي تمثّلُ نموا في نسبةَ الأسلحةِ التي تَتدفّقُ إلى الصومال. كما هو مذكور في تقرير مجموعةِ المراقبة في ديسمبر/كانون الأولِ 2008، تَنتهي مُعظم هذهِ المساعدات في أيدي مجموعاتِ المعارضة المُسلَّحةِ أَو في السوق المفتوحةِ.

156. الممثلون الغير حكوميون وما بين الحكومات الذين ذَكروا في هذا القسمِ ما بعد مجال إنتدابِ مجموعةِ المراقبة: يعني، المنظمات الإقليمية والدولية، وكالات الإغاثة وشركات الأمنِ الخاصّةِ. إن غياب أيّ بند لهم للحُصُول على الإستثناءاتِ تحت القرارِ 1772 (2007) يَخْلقُ حالات غموض فيما يتعلق بإلتزامِهم بحظرِ التسلح. في الماضي، إقتربتْ مجموعة المراقبة مِنْ هذه المشكلةِ بتشجيع المنظمات الدوليةِ بإشعار اللجنةِ عن نواياهم، ولممثلو القطاعِ الخاصِّ الحصول على الضمان المالي مِنْ الحكوماتِ المضيّفِة لهم بالقياس إلى اللجنةِ. لأن عدد الممثلين الغير حكوميين المشتركين في الصومال في زيادة، هناك حاجة مستعجلة لتَوضيح وتَشكيل هذه الترتيباتِ.

157. تَبْقى اليمن سوق الصومال الرئيسية التجارية للأسلحةِ، وإثيوبيا الحكومة الرئيسية المدعمة للأسلحةِ والذخيرةِ والتدريب. أرتيريا قلّلَت من دورها نسبة إلى سَنَواتَ سابقةَ بينما حكومتها تَضعُ أعظمَ تأكيد على الدعم السياسيِ والدعم المالي لمجموعاتِ المعارضة المُسلَّحةِ. أثناء فصل الإنتدابِ، زوّدتْ أوغندا والولايات المتّحدة الأمريكية أيضاً الحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ بالمساعدات العسكرية الهامة.

أ. الإنتهاكات الجوهرية

جنوب الصومال

158. النزاع الضعيف الشدة والمتواصل دائما في جنوب الصومال يتطلّبُ من أطراف النزاع المختلفة في النزاع

لتَجهيز أنفسها بدعم ثـابت ، ولـو أنْـه ذو مسـتوى منخفـض، لتـدفق الأسـلحة و— أكـثر أهميَّـةً — الـذخيرة. القـوّات المُسَـلَّحة الصـومالية، بمـا فـي ذلـك الحكومـة الإتّحاديـة الإنتقالية، ومجموعـات مقاومـة شـعبية الـتي تَسـتعملُ نـوع مختلـف مـن الـذخيرة يتَـرَاوُح بيـن الخراطيـشِ والأنـواعِ المختلفةِ مِنْ البنادق الهجوميةِ، المسدسات ورشاشات (بـي كْي إم إس، دي إس إتش كْي إس) إلـى الأسـلحةِ المضـادّة للدباباتِ (آر بي جي 2 و 7، كارل جوستافس وبي 10 أس). قذائف هـاون بقـدراتِ مختلفـةِ (60 ـ مليمـتر، 81 و 120 مليمتر) وأسلحة خفيفة مضادة للطّائراتَ [90] قُبَيْلَ نِهَايَةِ الـ 2009، لاحظت مجموعة المراقبة تطورا هامّا فـي الأسـلحةِ المضادّة للدباباتِ المستعملة من قبل مجموعات المعارضـة المُسـلَّحةِ. فـي بدايـة أكتـوبر/تشـرين الأول 2009، للمـرة الأولى سجلت، الصـواريخ الموجّهـة المضـادّة للـدبابات مـن نوع "ساكسهورن"، أطلقتْ على مواقـعِ مجموعـةِ المراقبـة للأميسوم [91] لحدّ الآن لَمْ تسـتطع مجموعـة المراقبـة تَتَبُّـع أصلِ هذه الموادِ أَو تحديد كيف دَخلتْ إلى الصومال.

90 هاون ثقيل يَستعملُ نادراً على ساحةِ المعركة الصوماليةِ. على أية حال، في 20 ديسمبر/كانون الأول 2009, قذائف هاون 120مليمترِ أطلقتْ النّار على مواقع أميسوم هَبطتْ في حمرجاجاب وقُرْب الميناءِ. حتى الآن، مجموعة المراقبة لم تكن قادرة على التَحقيق في النموذج وأصلِ الهاونِ.

91 ساكسهورن السوفيتي الصنع أولاً في 1978 ومُنْذُ ذلِك الحينِ ظَهـرَ فـي الخدمـةِ فـي عـدةِ بلدان، بما ذلك أفغانستان، بيلوروسيا، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية كوريا، الإتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية.

159. بـالرغم مـن أن بَعْـض الأطـرافِ فـي النـزاعِ، بشـكل خـاص الحكومـة الإتحاديةالإنتقاليـة وجماعـة أهـلَ السـنة والجماعـة، تسـتفيدُ كـل منهمـا مـن المسـاعدة العسـكريةِ الخارجيةِ المباشرةِ، تحصّل أكثر الفئاتِ على تجهيزاتِهـا مِـنْ الأسواق الداخليةِ المدعومـة بـالإعلان التجـاري للسماسـرة.

كما أُشيرَ إليه في تقرير مجموعـةِ المراقبـة السـابق (إس / 2008/274، بارات. 113-116)، أسـواق أسـلحةِ أَصْـبَحتْ أكـثر تقسـيماً منـذ التـدخّل الأثيـوبي، عنـدما قِيـدتْ تجـارة الأسلحةَ "تحت الأرض". عموماً، هذا النمط يَبْقى حقيقيا.

160. تُشيرُ تحقيقـاتِ مجموعـةِ المراقبـة بـأنّ مجموعـاتِ المعارضة المُسلَّحةِ في مقاديشو إسـتلمتْ أغلـب تجهيزاتِهـا عن طريق الممر مِنْ كيسـمايو و/ أو وسـط الصـومال (مـن خلال بونتلاند). يَسـتلمُ الشـباب التجهيـزات مـن خلال مينـاءِ كيسمايو، بالإضافة إلى موانئِ الشاطئِ الأصـغرِ علـى طـول شـريط جوبـا السـفلى السـاحلي. المحـور الجنـوبي بيـن كيسـمايو- جمـامي- بـراوة- ماركـة –جيليـب- وفـوق نحـو مقاديشو علـى طـول الشـريط السـاحلي خَـطّ تجهيـزِ مهـمِ جداً. تستلم الشباب أيضاً الأسلحةُ عن طريق "أتوم" محمـد سعيد في بونتلاند، التي تَنْقلُ التجهيـزات جنوبـاً عـن طريـق جالكاسـيو. فـي مقاديشـو، عمليـات الشـباب منقسـمة إلـى مناطقِ القتال بقواعدِ التجهيزِ المحليّةِ في مناطق داينيلـي و سوق باد.

161. إسـتلمتْ مجموعـاتُ المعارضـة المُسـلَّحةُ تجهيـزاتُ عسكريةُ أيضاً بيـن 10 و15 ديسـمبر/كـانون الأول 2009 عن طريق موانئِ الشاطئِ إلى شمال مقاديشـو بيـن هوبيـو وإيـل معـان. بـالرغم مـن أن مجموعـةِ المراقبـة إسـتلمتْ التقاريرَ أيضاً مِنْ المصادرِ على الأرض على أنه يتـم تسـليم الأسلحة عن طريق المطاراتِ في البالي ودوغلي وداينيلـي، قلة الوسائل للوصـول إلـى هـذه التسـهيلات يجعـل التحقـق صعبا جداً.

162. إدّعـتْ مجموعـاتَ المعارضـة المُسـلَّحةَ أيضـاً بأنّهـا تحصل على الأسلحةِ والذخيرة والأجهزة مِنْ قواتِ الحكومـة الإتّحاديـةِ الإنتقاليـةِ والجيـوش الشـعبيةِ المنتسـبةِ لهـا، إمّـا بالإِسْـتِيْلاء عليهـا فـي سـاحةِ المعركـة أَو بشـرائها [92]. هـذه الإدّعاءاتِ كانت مدعومة من قبل التقاريرِ الروتينيـةِ للفسـادِ في قوّاتِ الأمن، بضمن ذلك البيعِ لأسلحةِ وذخيرةِ مِـن قِبـل الجنـود وقـادةِ الوحـدات [93] فـي بَعْـض الحـالاتِ، زعمـاء منتسـبون إلـى الحكومـة الإتّحاديـةِ الإنتقاليـةِ قَـدْ يقومـون بتسـليم التجهيـزاتَ ببسـاطة مباشـرة إلـى المعارضـةِ: فـي أكتوبر/تشرين الأولِ 2009، على سبيل المثال، علاقات بين الحكومة الإتّحادية الإنتقالية وحاكم منطقةِ هيران، عبـد اللـه ماوو، أصبحت متوتّرة جداً، ومدّ ماوو دعمـه العسـكري إلـى الحزب الإسلامي قبل إِنْضِمامه في النهاية إلى أهل السـنة و الجماعة.

يونتلاند

163. تبْقى بونتلاند البوّابة الأساسية للأسلحةِ والذخيرةِ في الصومال،بسبب خليجه مِنْ شريط عـدن السـاحلي، العلاقـةً التاريخية في تجارة الأسـلحة مَـع التُجّـارِ فـي اليمـن، وأرض غيـر مُرَاقَبـة بشـكل كـبير. مجموعـة المراقبـة علّمـتْ بـأن أسواق الأسلحةِ ما زالَتْ توجدُ في أكـثر البلـداتِ الرئيسـيةِ، بالرغم من أن — مثل أي مكان آخر في الصومال —

---

92 يشاهد على سبيل المثال، ناطق بلسان الشباب علي محمود راجي فـي مقابلـة علـى بي بي سي مِنْ 17 يناير/كانون الثّاني 2010, على
http://www.bbc.co.uk/somali/news/story/2010/01/100117_afhayeenka.shtml..

93 في ديسمبر/كانون الأولِ 2009ـ إعتقلتْ قوات أميسوم ثلاثة جنود من الحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ تَدرّبوا في جيبوتي للاشتباه في أنهم قاموا ببيع الأسلحةِ والإستخباراتِ إلى المتمرّدين. الجنود سلموا إلى الرعايةِ الحكوميةِ.

هم متقطعون عموماً، شكليون ومُدارون من قبل رجالِ أعمال بارتباطاتِ مع اليمن. الصفقات في هذه الأسواقِ مِنْ المِقياسِ الماليِ المحدودِ، تتضمّنُ بشكل رئيسي الأسلحة الصغيرة والمتوسّطة والذخيرة. على أية حال، نشاطات القراصنة الكبيرِة على طول ساحلِ بونتلاند، وتصعيد العنفِ في جلجدود ومناطق هيران أثناء 2009 ولّدتْ مطلباً إضافياً في أسواق أسلحةِ بونتلاند.

164. بالرغم من أن تدفقِ معظم الأسلحةِ يكون مِنْ بونتلاند نحو الجنوبِ، عَلمتْ مجموعةِ المراقبة بأنها تَتدفّقُ أيضاً شمالاً على نطاق ضيقِ. وواحد من أبرز الأمثلة وصول البنادق الهجوميةَ أي كْي -47 في أسواقِ بونتلاند على أساس أنها مَشْحُونة مِنْ أسلحةِ الحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ [94]. قامت مصادرِ مجموعةِ المراقبة بتفتيش وتسعير الأسلحةَ — محلياً معروفة بـ "الشيخ شريف"— في عِدّة مناسبات.

صومالي لاند:

165. تستضيفُ صومالي لاند تجارة الأسلحة أيضاً بشكل نطاق ضيقَ، أسواقِ شكلية تركّزتْ في البلداتِ الأكبرِ، والأسلحة متوفرة جداً. على أية حال،محاولات السلطاتِ لتَنظيم مبيعاتِ الأسلحة والملكيةِ يبدو أن لَهُ بَعْض التأثيرِ.

عـدد متزايـد مِـنْ سـكّانِ صـومالي لانـد قـاموا بتسـجيل أسلحتهم، وزادَ سـعرَ الأسـلحةِ والـذخيرةِ نسـبياً مـع أجـزاء أخرى من الصومال.

94 إعتقدتْ مصادر موثوقُة بِأَنَّ هذه الأسلحةِ كَانتْ جزءًا من شحنة سلّمَت إلى الحكومـة الإتّحادية الإنتقالية بقواتِ دفاعِ ناسِ أوغندا، لكن مجموعة المراقبة كَانتْ غير قـادرة علـى الحُصُول على النماذجِ وأرقامِ التسلسل للتَحقق من هذه المعلوماتِ.

166. تَأتي الأسلحةُ في صومالي لانـد بشـكل رئيسـي مِـنْ أسواقِ الأسلحةِ في اليمن. ولتفادي عَرْقَلَـة الأسـلحةِ تُهـرّبُ هذه الأخيرة عبر خليـجِ عـدن، عمليـات قرصـنةِ مضـادةِ لَهـا ساهمتَ في ما يقال فـي زيـادة هامّـة فـي كلفـةِ الأسـلحةِ. الكثير منها تبقى في البلاد، حيث هناك سوق أسـلحةِ محليـةِ تعمل بحيوية: طبقاً للإحصاء الأخير، 74 بالمائة مِـنْ عوائـلِ صومالي لاند يَمتلكُون الأسلحة الخفيفـةَ: البنـادق الهجوميـة بشكل رئيسـي والمسدّسـات [95] أسـلحة أخـرى تـوجه إلـى شـرق إثيوبيـا، حيـث تَبْقـى جبهـة تحريـرِ أوغـادين الوطنيـة نشيطةً، أو إلى جنوب الصومال.

167. تهريب الأسلحةِ يسود أكثر المنـاطقِ المُتَنـازَع عليهـا شرق سناغ وسول حيث لا وجود لسلطةَ أو لحكومـةَ فعّالـةَ. هذا جزئياً يرجع لأن المهرّبين عِنْدَهُمْ حريةُ الحركةِ مِنْ خليجِ ساحلِ عدن إلى جنوب الصومال، ولا وجود لإدارة إقليمية أو إدارة محليةَ هناك. هذا كان أيضاً بسبب حضور المجموعات المُسَلَّحةِ المُخْتَلِفةِ التي تعمل فـي تلـك المنـاطقِ، بمـا فـي ذلك جيوش العشيرةِ الشعبية، للشباب (الفرعيـة) ومقاومـة

شعبية بأقسامِ عشيرةِ دولبهنتي الذين أرادوا حكما ذاتيا لمنطقتِهم.

168. أخيراً، تبقي كل من صومالي لاند و بونتلاند قوات عسكرية هامّة في منطقة سول، حيث يتواجهان أحدهما ضد الآخر إلى شرقِ لاسكانود. أيّ تصعيد في النزاعِ بينهم من المحتمل أن يَكُون مصحوبا بتصعيد في الأسلحةِ على كلا الجانبينِ.

---

95 مجموعة إزالة ألغام دانماركيةِ , جالية أمان وأسلحة خفيفة في صومالي لاند، 2009.

أنظمة الدِفاع الجَوّي المحمولة من طرف البشرِ

169. العدد الصغير لأنظمةِ الدِفاع الجَوّي المحمولة من طرف البشر متوفرةٍ عند مجموعات المعارضة المسلحة في الصومال ويمكن أَنْ تصبح خطرا أمنيا جدّيا. إستلمتْ مجموعةِ المراقبة معلومات تفيد بأن أنظمةَ جديدةَ سُلّمتْ إلى الصومال مِنْ أرتيريا في بداية الـ 2009.

170. في أكتوبر/تشرين الأولِ 2008ـ قوات أميسوم المتمركزة في مطارِ مقاديشو الدولي لاحظَت مجموعة صغيرة مِنْ مقاتلي المعارضةِ تَتّخذُ موقعا لها قُرْب الطرف الجنوبي للمدرج. فهاجمت المجموعةَ بنجاح، أحدهم كان مُجهّزا بـ إس أي -7 b قذيفة أرض - جوّ[96] المخازن و القاذفات تم إزاحتها من طرف الجيش الأوغندي لأغراضِ

الإستخباراتِ، لكن مجموعةَ المراقبة كَانتْ قادرة على تفتّيشْ القذيفةَ والبطاريةَ في مقاديشو.

171. حكومة الاتحاد الروسي أَكّدتْ إلى مجموعة المراقبة بأن جميع الموادَ التي وجدت في مقاديشو صُنِعتْ في الإتحاد السوفيتِي في 1979 في ديكتيريف وكوفروف [97] على أيةحال، لا الإتحاد الروسي ولا الحكومةُ الأوغنديةُ قدما معلومات إضافيةَ والتي يُمْكِنُ أَنْ تُساعدَ في إقتفاء سلسلةِ التواصل التي من خلالها وَصلَ السلاح إلى الصومال. [98]

96 هذا الصاروخ المضاد للطّائراتِ المحمول على الكتفَ صُنِعَ في الإتحاد السوفيتي و البلدان الأخرى في الكتلة الشرقية، نسخةَ مطورة الإس أي -7 ، وضعت أولاً في الخدمةِ في 1968.
97 رسالة مِنْ حكومةِ الاتحاد الروسي، 24 سبتمبر/أيلول 2009.
98 في رسالة مؤرخة في 10 ديسمبر/كانون الأولِ 2009 بخصوص الأسلحةِ التي عثر عليها في هرجيسا، حكومة الاتحاد الروسي صرّحتْ بأنّه مستحيلَ معرفة الزبون او المستعمل النهائي للمواد " بسبب دمارِ التوثيقِ الخاص بذلك" بعد إنتهاء عمرِ خدمةِ السلاحَ 17 سَنة.

172. في وقت مبكّر من الـ 2009، عثرت سلطاتَ صومالي لاند على قاذفات مِنْ نوع 10 إس أي -7 ب عند تاجر صومالي. الأسلحة كَانتْ جزءَ من شحنة كليّة سلّمتْ 18 قذيفةُ بِالطائرة مِنْ أرتيريا إلى جورعيل في وسط الصومال، حيث سُلّمتْ 8 من القذائف إلى مجموعة مقاومة هبار غيدير الشعبيةِ مِنْ الشباب. الـ 10 الباقية إحتفظَ بها السمسارِ لربحِه الخاصِ، في النهاية وَصلَ إلى صومالي لاند أين تم الإستيلاء عليها. طبقاً لسلطات صومالي لاند، إحدى القاذفاتِ حُوّلتْ بعد ذلك إلى الرعاية الأثيوبية لأغراضِ الإستخباراتِ. حكومة إثيوبيا لم تقدم رَدًّا على طلبِ مجموعةِ المراقبة لمعلومات الإضافيةِ[99].

العبوات الناسفة:

173. الأسلحة والوسائل المستعملة من طرف مجموعاتِ المعارضة المُسلَّحةِ في الصومال بَقيت بدون تغيير نسبياً في السَنَوات الأخيرة. بإستثناء تغيير بارز واحد، في استعمال العبوات الناسفة ، حيث تَطوّرتْ الوسائلَ والتقنيةَ بسرعة خلالِ فترة زمنية قصيرة نسبياً. تَعتقدُ مجموعةُ المراقبة بِأَنَّ هذا الإتجاهِ جاء نتيجةُ للمقاتلين الأجانبِ والصوماليين الذين تدربوا في الخارج مما جلب مهاراتَ جديدةَ و تقنيات إلى ساحةِ المعركة.

174. العبوات الناسفة القديمة التي قامت يتفتيشها مجموعةِ المراقبة بما في ذلك الألغام المضادّة للدبابات أو قذائف المدفعيةِ المعدلة للتفجيرات البعيدة، من المحتمل ببَعْض الأجسامِ المعدنيةِ الإضافيةِ (مزاليج، تسجيلات معدنية) تم لحمها بالغلافِ لكي

99 رسالة إلى حكومةِ إثيوبيا، 16 ديسمبر/كانون الأول 2009.

يتحَسّنْ تأثيرَ التجزؤَ. البقية شملت أجسامَ دنيويةَ (مسحوق حليبِ العُلَب، زيّتُ علبَ رخيصةَ، مطافئ حريق، الخ.) مَلأَت بالمتفجراتِ وتم رَبطها بخاصية التفجير البعيد. إنّ المادّة المتفجّرةَ الأكثر شيوعاً في الصومال هي تي إن تي، التي يُمكنُ أَنْ تَكُونَ قد وجدتْ في الألغامَ والقذائفِ العالية التفجير، ويُمْكِنُ أَنْ تُكرّرَ في شكلِ مطحونِ لصناعة أدواتَ متفجّرةَ. (100)

175. هذا النوع من الأدوات المتفجـرة علـى هـذا الأسـاسِ فَسح المجال أكثرِ وعلى نحو متزايد للأدوات المتطوّرة، بمـا في ذلك إستعمالِ الهواتف الجوَّالةِ كآليـات زنـادِ، والقـائمون بعملياتٍ إنتحارية لتَوصـيل المـادّة المتفجّـرةِ المَحْمُولـةِ فـي سيارة أَو مَحْمُولةَ بواسطة شخصَ. تَحسّـنتْ الوسـائلُ أيضـاً إلى حدٍّ كبير، بشكل خاص من ناحية الضـعفِ، والإنفجـارات الآنية أَو المتسلسلة.

176. الهجوم الإنتحاري المسجّل الأول في الصومال حَـدثَ في 2006. مِنْ 2006 إلى ديسمبر/كانون الأول 2009 كان هناك 21 هجوم إنتحاري مؤكَّدَ، بالإضـافة إلـى عِـدّة حـالات مزعومة أخرى [101] أربعة مِنْ الهجماتِ حَـدثتْ أثنـاء فصـلِ الإنتدابِ:

- فبراير/شباط 2009: هجوم على مقرِ قوةِ أميسوم البورندي في مقاديشو (قتل فيه 11 من جنود أميسوم).

100 إستثناء واحد كَانَ عملية التفجير الانتحاري المَحْمُولةِ في سيارة في هرجيسا في أكتوبر/تشرين الأولِ 2008، الذي إستخدمَ فيها من 250-300 كيلوغرام مِنْ زيتِ وقود نتراتِ الأمونيومِ. هذه المادّة المتفجّرة من الدرجة الأقل خطرا لكن يُمكنُ أَنْ تَكُونَ محليةَ وتُنتَجُ بالمخصّبِ. في أفغانستان، 95 بالمائة منّ الأدواتَ المتفجّرةَ المُرتَجَلةَ مصنّعة بزيتِ وقود نتراتِ الأمونيوم،مما دَفْع منظمة حلف شمال الأطلسي لإطِلاق برنامج إعادةِ شراء للمخصّباتِ (شاهد علَى www.globalsecurity.org)..
101 استنادا على Stig Jarle Hansen , " إنتقام أَو جائزة؛ حالة القائمون بعمليات إنتحارية في الصومال ", الورقة الغير منشورة، يونيو/حزيران 2009.

- يونيو/حزيران 2009: هجوم على فندقِ المدينه، بلدويني (تم فيه إغتيال وزيرِ الأمن عمر حاشي؛ وقتل فيه 35 شخص).

• سبتمبر/أيلول 2009: هجوم على مقرِ قوةِ أميسوم في مقاديشو (قتل فيه 17 جندي و 4 مدنيين).

• ديسمبر/كانون الأول 2009: هجوم على فندقِ شامو (قتل فيه 24 شخص بما فيهم 4 وزراء).

177. الهجمتان على قواتِ أميسوم، في مقرِ القوات البورندي في 22 فبراير/شباط 2009 ومقر أميسوم في 17 سبتمبر/أيلولِ 2009، كَان التخطيط فيها والتنفيذ بعناية، ويَتطلّبُ مجموعةَ إستخباراتِ كبيرةِ ومسبّقة لإستطلاع الهدفِ. كلاهما شَملَ الهجمات الإنتحارية الثنائيةِ المعقّدةِ بما في ذلك العبوات الناسفة، المتفجرات المَحْمُولةِ في السيارة والمَحْمُولةَ بواسطة شخصَ وإطلاق النار الغير مباشر. بالرغم من أن الهجماتَ تبناها الشباب،إلا أنها تَحْملُ علاماتَ لعمليات القاعدةِ في مكان آخر في العالمِ، ويقترح بأن الشباب إمّا إعتمدوا على خبرة خبراءِ المتفجراتِ الأجانبِ المتدربين، أَو إكتسبَوا مثل هذه المهارات مؤخراً.

المقاتلون الأجانب

178. يَعْملُ الشباب بجدّ لجَذْب مُجنَّدين غيرِ صوماليين إلى عملهم. دعاية الشباب تُنْشَرُ على نحو واسع على الأقل بثلاث لغاتِ — العربي والإنجليزي والصومالي — و عدد صغير مِنْ مواقعِ الويب المُتَخَصّصةِ أيضاً تحملْ دعايةً لهم باللغاتِ الأخرى. منتديات الشباب على الأنترنت (شاهد القسم الثّاني. فوق) حاولَت استعمال أفراد غيرِ صوماليين أيضاً، وتقوم بتقديم المعلومات وطرق الإنضمام إلى الكفاح المسلّحِ. [102]

179. على الرغم مِنْ هذه الجُهودِ، حضور المقاتلين الأجانبِ في الصومال بين صفوف الشباب تم ملاحظته بشكل دوري. كما تَبْدو تقاريرُ الحكومة الإتّحادية الإنتقالية عن المقاتلين الأجانبِ مُلَوَّثةً بالإعتباراتِ السياسيةِ. في يوليو/تموزِ2009، عَرضتْ الحكومة الإتّحاديةَ الإنتقاليةَ أجسامَ أربعة من المقاتلين الأجانب، ثلاثة تم تمييزهم بعد ذلك كصوماليون. في مُخْتَلِفِ البياناتِ عن الإشتباكاتِ العسكريةِ بمجموعاتِ المعارضة المُسلَّحةِ، يقول أهل السنة و الجماعة أنْهم قاتلَوا وقَتلَوا مقاتلين أجانبَ لكن لَيْسَ لديهم دليل جاهز لحد الآن لإثبات ذلك. [103]

180. إحدى المصادرِ المستشهد بهاِ على نحو واسع فيما يتعلق بالمقاتلين الأجانبِ بين الشباب محمد الشّيخ عبد الله، مَعروف كذلك بِالباكستاني، [104]– قائد لواءِ الميمنة في الشباب والذي إرتدَّ إلى الحكومة الإتّحادية الإنتقاليِة في 9 نوفمبر/تشرين الثّاني 2009ـ حسب عمليات إستجواب الحكومةِ، وأجهزة الإعلام الدولية، صرح الباكستاني بالأسماء والجنسيات لعدد مِنْ الأجانب يعملون مع الشباب. طبقاً لبياناتِه، المواطنون الكينيون،

102 على سبيل المثال، في مارس/آذار 2009 مجموعة المراقبة عَلمتْ بحوار بين الزعماءِ الكبار في الشباب و في الحزب الإسلامي، وأفراد يَدّعونَ تَمْثيل طالبانِ الباكستانيةِ. من بين القضايا التي طرحت كَانتْ عن عددَ المُجنَّدين المحتملينِ مِنْ بين الطلابِ الصوماليين في المدارسِ الباكستانيةِ، وسؤال عن الطرقِ الآمنةِ للوصول إلى الصومال مِنْ البلدانِ الأجنبيةِ.
103 آخر مثالِ حَصلَت عليه مجموعةِ المراقبة تقريرُ أي إس دبليو جْي على القتال الذي حَدثَ بين 25 27 يناير/كانون الثّاني 2010 في جلجدود وفي هيران
104 صومالي للباكستاني.

بما في ذلك الصوماليين الكينيين، يمثلون نصف الأجانب المقاتلين، وحوالي 450 مقاتلَ أجنبي آخر جاؤوا مِنْ بانغلادش، الشّيشان، باكستان، السودان والجمهورية المتّحدة لتانزانيا — هذه المزاعم وجدتها مجموعةَ المراقبة عموماً مؤيدة من المصادر الموثوقة الأخرى، بما في ذلك مصادر مجموعة المراقبة على الميدان [105] على أية حال، المزاعم الباكستانية بأن العدد الكليّ للمقاتلين الأجانبِ بالآلاف وأن عملياتِ الشباب تحت السّيطرة المباشرة للقاعدةِ ليست موثوقة بقدر كاف.

181. تُخمّنُ مجموعةُ المراقبة العددَ الكليَّ للمقاتلين الأجانبِ مَع مجموعات المعارضة المُسلَّحة في الصومال بأكثر من ألف، والذي من بينه عدد قليل يمتلك خبرة في التدريب ويكتسب تجربة، لقد تم الإبلاغ عن المقاتلين ليس فقط في مقديشو و لكن أيضا في باي و باكول، ومناطق جوبا السفلى وجوبى الوسطى، مساهماتهم للشباب تتضمن التدريب في ثلاثة مجالات: أيديولوجية، تدريب (متفجرات، تكتيكات المشاةِ)، و— حسب المناسبات — كحشود لإثارة الصدمات.

182. لَعبتْ الأعدادُ الصغيرةُ للأجانب دورا رئيسياً استشاريا وأدوارَ قيادية،بجانب التدريب والخبرة التقنية التي يزودونهم بها فتضاعفت قوة الشباب. وليس لهم نصيب متكافئ من الدعاية. على أية حال، لا يوجد هناك لا دليلَ على أن التأثيرَ العامَّ للمقاتلين الأجانبِ على ساحةِ المعركة يعتبر حاسما.

105إستلمتْ مجموعةُ المراقبة تقاريرَ أيضاً عن المقاتلين الأجانبِ مِنْ الجزائر، كوموروس، مصر، العراق، المغرب، العربية السعودية، السودان واليمن.

وجود قوةِ الدفاعِ الوطنيةِ الأثيوبيةِ على الأرضِ الصوماليةِ

183. في كافة أنحاء فصلِ الإنتدابِ، دَخلتْ قوات الدفاعِ الوطنيةِ الأثيوبيةِ الأرضُ الصوماليةُ بشكل دوري، بشكل خاص في هيران ومناطق جلجدود، وأَسّسَت قواعدَ مؤقتةَ لها فيها. في أواخر أغسطس/آبِ 2009، بقيت قوات أثيوبية في البلدةُ الحدودَية فيرير، وتدخلت أيضاً في العملياتِ المشتركةِ مَع أي إس دبليو جْي ضدّ الشباب.

184. عَلمتْ مجموعةُ المراقبة بغاراتِ القوات الأثيوبيةِ أيضاً في منطقة جدو، على ما يبدو لأغراضِ الإستطلاعِ.

185. مجموعة المراقبة لا تَعتقدُ أن تلك العملياتِ مِنْ قوات الجيشِ الأجنبيِ على التربةِ الصوماليةِ تَتناسب مع تعريفِ الدعمِ لقطاع الأمن الصومالي تحت قرار مجلس الأمنِ 1772 (2007)، ولذا شكّلت إنتهاكا جوهريا لحظرِ التسلح.

ب. الدعمْ لقطاعِ الأمنِ الصوماليِ

186. قرار مجلس الأمن 1772 (2007)ـ يَتطلّبُ الدعمَ لمؤسسات قطاعِ الأمنِ الصوماليِ الّتي سَتُخوّلُ باللجنةِ التي أسّستْ مطابقةً للقرار 751 (1992)ـ بموجب نَصَّ الإجراءاتَ. مجموعة المراقبة حاولتْ مُرَاقَبَة كُلّ المساهمات بهذا الخصوص مَع تقييم موافق لالتزامات

مجلس الأمن. هذه العمليات أصبحت صعبة بسبب عاملين رئيسيين: عدم انتظام قطاع الأمن الصومالي، و فشل العديد من الشركاء الدوليين للإيفاء بالتزاماتهم تحت القرار 1772 (2007).

- الدعم المسموح به لقطاع الأمن الصومالي خلال فترة الإنتداب:

187. قدّمتْ عِدّة بلدان الطلبات لتَقديم الدعمِ إلى قطاع الأمن الصومالي موافقة للفقرة 11 (ب) من القرار 1772 (2007). التي تم تصديقها بعد ذلك من قبل اللجنة، هذه البلدان هي: جيبوتي، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

188. دربت جيبوتي 463 جندي صومالي لمدة 3 أشهر في معسكر هلهل في جيبوتي، هذه الوحدات تم إعادة إرسالها إلى الصومال في 18 أكتوبر 2009، رغم أن جيبوتي أخفقتْ في إشعار المجلس مسبقا عن نواياها كما هو مطلوب بالقرارِ 1772 (2007)، قامت بذلك إثر ردّ على استفسار مِنْ مجموعةِ المراقبة وإستلمتْ موافقةً مِنْ اللجنةِ في أكتوبر/تشرين الأولِ2009.

189. أشعرتْ فرنسا اللجنة في يوليو/تموزِ 2009 عنْ نيتِها في تَدْريب كتائب بحجم وحدة (510 جندي) في جيبوتي.

190. في المؤتمر الدولي لمساندةً مؤسساتَ الأمنِ الصوماليةِ، الذي كان في بروكسل في 23 أبريل/نيسانِ 2009، تَعهّدتْ إيطاليا بـ 2 مليون يورو لقوّاتِ أمن الحكومة الإتّحادية الإنتقالية، خصّصت لدفع الرواتبِ والغذاءِ إلى

3,274 موظف مسجّلين مع القوات العسكريةِ الحكوميةِ، بالإضافة إلى الصيانة والوقود لسياراتهم. إستلمتْ مجموعة المراقبة مُنْذُ ذلِك الحينِ معلومات تُشيرُ بأنّ حكومةَ إيطاليا تَعهّدتْ بـ 4 مليون أخرى للمساعدةِ، بالإضافة إلى الأشكالِ المُخْتَلِفةِ مِنْ المعونة التقنيةِ.

191. حتى الآن، أشعرتْ إيطاليا اللجنة نيتها في تَزويد الدعم المالي ، في ديسمبر/كانون الأولِ 2009 ويناير/كانون الثّاني 2010، ما مجموعه 4 مليون يورو لدفع رواتب القوات الحكوميةِ، لكي توزع عن طريق أميسوم.

192. أشعرتْ المملكة المتّحدةُ اللجنةَ في أكتوبر/تشرين الأولِ 2009 بأنّها نَوت تَزويد الدعمِ اللوجستيكي إلى شرطةِ صومالي لاند. وطَلبتْ حكومة المملكة المتّحدةُ أيضاً إستثناءَا نيابةً عَنْ منظمة عملِ إنسانية غير حكومية، الهالو تراست، بالإرتباط مع عملياتها في صومالي لاند.

193. التفويض الأمريكي المطلوب للتَزويد بالمال، بالإضافة إلى الأسلحةِ والذخيرة، في مايو/مايسِ ويونيو/حزيرانِ 2009. تَضمّنَ دعم أمريكي بصورة رئيسية لذخيرة الأسلحةِ الخفيفةِ والمتوسطة الحجمِ وأرسلت إلى مخازن قواتِ دفاعِ ناسِ أوغندا. الكمية العامّة التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية كَانتْ 94 طنَ مِنْ الأسلحةِ والذخيرةِ و 2 مليون دولار من المعونة الماليةِ. ولم تسلم أسلحةَ متطوّرةَ أو ثقيلةَ. (106)

ملاحظات على الدعمِ المسموح به

194. في تقريرِها في ديسمبر/كانون الأولِ 2008، مجموعة المراقبة علّقتْ على النتائجُ الغير مقصودةُ لدعم قطاعِ الأمنِ في الحكومة الإتحاديِة الإنتقالية، بشكل خاص الإرتداد أَو هروب تقريباً 80 بالمائة مِنْ المتدربين، سوية بأسلحتِهم وذخيرتِهم وأجهزتِهم وأزيائهم الرسمية ومهاراتِهم. بالرغم من أن نتائج المساعدةِ المسموح بها إلى الحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ أثناء هذا الإنتدابِ كَانَت أقل إشكالا، وهناك بَعْض القضايا البارزةِ:

195. الإختيار والتَجنيد والتدريب في قوات الحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ ، بينما ضرورة إعادةِ تنظيم وتحسينِ قطاعِ الأمنَ، يَستمرُّ في طَرْح المشاكلِ. على سبيل المثال، بالرغم من أن الجنود الحكوميينِ أرسلوا إلى التدريب عند الجيشِ الفرنسيِ في جيبوتي لكن اختيارهم

106 مراسلةِ مجموعةِ المراقبة مَع المسؤول الحكومي الأمريكيِ، 22 يوليو/تموز 2009. الذخيرة الأثقل التي سلّمتْ كَانتْ هاوناتِ 82 مليمترِ.

كان حسب العشائر، عمليا تم اختيار معظمهم من عشائر هاويي/ أبجال وهوادل لِكي تَكُونَ مساندة للحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ.

196. إنّ ولاءَ هؤلاء المتدربين في ريبة. يَظْهرُ أن الكثيرُ منهم مَدفوع بوعود الغذاءِ والراتب، والبعض هَجروا أماكنهم فوراً بعد عودتِهم. مصادر الجيش تشك أيضاً أن بعض المتدربين زُرِعَوا من طرف الحزب الإسلامي أو الشباب. أولئك الذين بَقوا لا يبدوا أنهم يغطون بشكل ملحوظ أداءَ الحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ على ساحةِ المعركة.

197. المساهمات الأمريكية للحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ تَظْهرُ بأنها على علم (جزئيا) بالتجربةِ الماضيةِ. أغلب الشحنات الأمريكيةِ كَانَت ذخيرةً، وبعض التجهيزات المحدودة فقط مِنْ أسلحةِ المشاةِ لكي تقلّل من الخسائرَ. وعلى الرغم من هذا، هناك تقارير واسعة الإنتشار على أن القواتِ الحكوميةِ تقوم ببيع الذخيرةِ، وتظهر في الأخير الأسلحةَ مِنْ نفس الشحنةِ وقد انتهت في السوق. [107]

ت. عدم الإلتزام

198. أغلبية المساعدات لقطاعِ الأمنِ الصوماليِ لم تكن مخوّلة باللجنةِ. بالرغم من أن مجموعةِ المراقبة حاولتْ الإبْقاء على مسار مثل هذه المساهماتِ، لكنها لم تكن قادرة دائماً على فعل ذلك. بينما بَعْض البلدان تبدو غافلة عن إلتزاماتِها، أخرى تبدو مقَاوَمَة للشفافيةِ و المسؤولية. مهما كانت أسبابها أو نواياها، تلك البلدان تقنيا تقوم بإنتهاك حظرِ التسلح العامِّ والكاملِ على الصومال.

107 سعر بندقيةِ نوعِ أي كْي -47 في مقاديشو نزل على ما يقال مِنْ 600$ إلى 300$ في نفس الأسبوعِ.

199. إنّ مجموعةَ المراقبة مدركة بأن عدة بلدان لم تستوف إلتزاماتها تحت القرارِ 1772 (2007)ـ وأخفقت أيضاً في عِدّة حالات في تقديم توضيح إلى مجموعةِ المراقبة عندما طلبته منها. تلك الولاياتِ تشمل: إثيوبيا، كينيا، السودان وأوغندا واليمن.

إثيوبيا

200. أثناء فصلِ الإنتدابِ، إستلمتْ مجموعة المراقبة تقارير عديدة عن المساعدةِ الأثيوبيةِ إلى كل من الحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ وأي إس دبليو جي، بدون تفويضِ في أي حالة من الحالات. في 20 أغسطس/آبِ 2009, الناطق الحكومي الأثيوبي، بيريكت سايمون، أقرَّ بعلمه بالإجراءات الحكومية بهذا الخصوص عندما أخبرَ أجهزةَ الإعلام قائلا: "أخبرنَا بشكل مفتوح العالم بإِنَّنا سَنَدْعمُ [الحكومة الإتّحادية الإنتقالية]. فقد كُنّا نُدرّبُ قواتُهم وسَنُواصلُ عَمَل ذلك لأنهم قواتَ السلامِ ".[108]

201. إعترفتْ أهل السنة والجماعة أيضاً بأن البعض مِنْ مقاتليها تدرب في إثيوبيا في وسطِ 2009 في التحضيرِ لهجومِ ضدّ الشباب المتمركزة في إيل بور[109] ــ **في أغسطس 2008** بعض هؤلاء المقاتلين كَانوا قد انخرطوا في الإشتباكاتِ مَع الشباب في منطقة جلجدود.

202. قبل 21 يونيو/حزيرانِ 2009، مساعدة أثيوبية إلى أي إس دبليو جي شكّلتْ جدلياً الإنتهاك الجوهري إضافة إلى التقني للمقاطعةِ. على أية حال، منذ توقيع إتفاقية تعاونِ بين أي إس دبليو جي والحكومة الإتحادية الإنتقالية في 21 يونيو/حزيرانِ 2009 (مدعومة بعد ذلك مِن قِبل إتفاقيةِ30 نوفمبر/تشرين الثّاني 2009)، تَقْبلُ مجموعةَ المراقبة تعريفَ

108 وكالة فرانس برس , " تصعيد قواتُ مؤيّدة للحكومة في جنوب الصومال"، 20 أغسطس/آب 2009.
109 مِنْ التقريرِ في Wadanka.com 8 أغسطس/آب 2009.

مؤسسة قطاعِ الأمنِ الصومالي إمكانية أَنْ تُمدّدَ لتَشمل أي إس دبليو جي [110].

203. في 6 أكتوبر/تشرين الأولِ 2009، أرسلتْ مجموعة المراقبة رسالة إلى حكومةِ إثيوبيا تَطْلبُ فيها توضيحا عن عمليتها على الحدودِ الأثيوبيةِ الصوماليةِ ومناطق مجاورة بالإضافة إلى العلاقاتِ الأثيوبيةِ بالمجموعات المُسَلَّحةِ الصوماليةِ في جدو ومناطق جلجدود. لم تستلم إجابة حتى الآن.

كينيا

204. لقد كَانَ هناك تشويشُ كبيرُ يَتعلّقُ بتدريب قواتِ الحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ في كينيا من طرف حكومةِ كينيا. إعترفَ المسؤولون الحكوميون الكينيونَ علناً بأنّهم وافقوا على طلب مِنْ الحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ لتَدريب ضبّاط الشرطة في الحكومةِ ، لكن أنكرَوا أيّ نوع آخر مِنْ التدريب. أَكّدتْ تحقيقاتُ مجموعة المراقبة على الساحة وجودَ برنامج تدريبي عسكري، في غيابِ أي تفويضِ مِنْ اللجنةِ. في ديسمبر/كانون الأولِ 2009، وزير الأمنِ الكيني، جورج سايتوتي، أَكّدَ على ما يقال إلى الدبلوماسيين الأجانبِ وجود "سياسة أرض جوبا" نَوى تَأسيس " منطقة حاجزة " مُجَاوَرَة لكينيا في هضبة جوبا.

205. البرنامج التدريبي بُدِء مبكراً في 2009 بناء على طلب الرئيسِ شريف وتحت رعايته ثمّ رعاية وزير الدفاع، محمد عبدي محمد "غاندهي". إستضافتْ كينيا البرنامج، وإثيوبيا كَانتْ مشاركة فيه بشكل مباشر. تقريباً 2,500

شاب جُنّدَ مِن قِبل شيوخ العشائر والوكلاء المُكَلَّفون، كلهم مِنْ الصومال (بشكل خاص من هضبة جوبا) و شمال شرق

110 مجموعة المراقبة أيضاً علمت في ديسمبر/كانون الأولِ 2009 أن الحكومة الإتحاديةِ الإنتقاليةِ طَلبتْ بشكل مُحدّد بأنّ تقدم حكومةَ إثيوبيا مساعدات إلى أي إس دبليو جْي.

كينيا، بما في ذلك مخيّم اللاجئين داداب. كما تم تأسيس مركزان للتدريب أحدهما في معسكرِ تدريب خدمةِ حياة كينيا البريَّةِ في منياني، والآخر قُرْب موقع أركر في إيسيولو. ما مجموعه 36 ضابط صومالي جُنّدوا للمساعدة في التدريب، بزعامة الجنرالِ عبدي مهدي (دارود /أوغادين) وعبد الله الشّيخ إسماعيل "فارتاغ"(دارود/ ماريهان). الضبّاط تجمعوا في منياني في أغسطس/آبِ وأكملوا حلقة شهرِ واحد دراسية في سبتمبر/أيلولِ2009.[111]

206. على الرغم مِنْ إدّعاءاتِ رسميةِ عن التجنيد على على أساس"صيغة 4.5"[112] الوطنية، أَكّدَ تحقيقِ مجموعةِ المراقبة أن عدد المُجنَّدين الأعظمِ مِنْ عشيرةِ أوغادين، مَع ماريهان في المركز الثاني. هذا أحدثَ بَعْض القلقِ على ما يقال بين مجموعاتِ العشيرةِ الأخرى على كل جوانب الحدودِ المشتركةِ.

207. التقارير الإعلامية والمنظمات الغير حكومية الدولية أخبرت عن المخالفات العديدة في إدارةِ البرنامج التدريبي، بما في ذلك إستخدام الشبابِ تحت سنّ البلوغِ، مِنْ المواطنين الكينيينِ، والوعود الكاذبة للمكافآت الماليةِ ، وإستخدام اللاجئين. التحقيقات المستقلةِ لمجموعة المراقبة، بما في ذلك المقابلاتِ مَع المدربين والمتدربين مِنْ منياني، بينت أنه من المؤكَّدأن كُلّ هذه الممارساتِ في

الحقيقة تَحْدثُ، لكن المجموعةَ لا تَستطيعُ أن تقيّـمْ مِقيـاسَ المخالفاتِ.

111 مراقبة تقريرٍ، 4 نوفمبر/تشرين الثّاني 2009، مستند على المقابلاتِ المتعدّدةِ.
112 "4.5 صيغة"، تمثيلِ في المؤسساتِ الإتحاديةِ الإنتقاليةِ حالياً، بحيث يُخصّصُ تمثيلَ مساويَ إلى كُلّ مِنْ المجموعاتِ العشائرية الرئيسيةِ الأربع: Daarod، Digil Mirifle، Dir و Hawiye. تَستلمُ مجموعاتُ الأقلية النِصْفَ من سهمَ العشائرِ الرئيسيةِ بشكل جماعي.

208. إنّ مجموعـةَ المراقبـة لا تعلـم عـن أيّ إخطـارٍ إلـى مجلسِ الأمن يتَعَلَّق بهذا البرنامج التدريبي. في إجابة أُرّختْ بتاريخ 23 فبراير/شـباطَ 2010 كاستفسـار مـن مجموعـة المراقبـة علـى هـذا الموضـوعِ، أنكـرتْ حكومـة كينيـا بأنّهـا قدمت تدريبا للقوَّاتِ الصوماليةِ.

أوغندا

209. قوات دفاعِ ناسِ أوغندا درّبتْ وحدة بحجم كتيبة فـي أوغندا في بداية الـ 2009، التي أُعيدَ إرسالها إلى مقاديشو في مـايو/مـايسِ 2009ـ حكومـة أوغنـدا أعلمَـت مجموعـةَ المراقبة بِأَنَّ هذا التدريب حَدثَ ضمن سياق مهمّةِ أميسـوم[113] علـى أيـة حـال، فالتـدريب أجـري بوحـداتِ الجيـشِ الأوغنديةِ التي لَيستْ جزءَا من أميسوم، مجموعة المراقبـة تعتبرُ بأن التدريب قَدْ أجرىَ على قاعـدة ثنائيـة ولـذلك فهـو يتطلّبْ تفويضاً مِنْ مجلسِ الأمن.

السودان

210. في 12 نوفمبر/تشرين الثّاني 2009, مجموعة مِنْ 70 مُجَنّدِ أقلعتْ مِنْ المطار الدولي في مقاديشو للخرطوم لفصل حمايةِ خاصِ. سافروا في الطائرة السودانية الرسمية برقمِ التسجيل 74 إس تي جي إف إف.

211. إنّ مجموعةَ المراقبة لم تتلق أيّ إخطار لمجلسِ الأمن يتَعَلَّق بهذا البرنامج التدريبي، وفي 19 نوفمبر/تشرين الثّاني 2009 أرسلَت رسالة إلى حكومة السودان تَطْلبُ توضيحاً ومعلومات إضافيةَ. ولكن لم تتحصل على أي إجابة.

113 مطابق للفقرة 9 (ت) من قرار مجلس الأمنِ 1772 (2007).

الإمارات العربية المتحدة

212. سجلات سلطةِ الطيرانِ المدنيةِ الدوليةِ التي إستلمتْها مجموعة المراقبة تسجل ستّة رحلات عسكرية للإمارات العربية المتحدة من وإلى الصومال بين 6 يناير/كانون الثّاني و 27 يوليو/تموزِ 2009. كُلّ تلك الرحلاتِ أجريتْ مَع دي إتش سي 6 طائرةَ توين أوتر (تسجيل 2255).

213. في المراسلةِ بمجموعةِ المراقبة، حكومة الإمارات العربية المتحدة لا تَقرُّ بأيّ رحلات عسكرية إلى الصومال مَع مثل هذه الطائرةِ في 2009. في 28 يناير/كانون الثّاني 2010، مجموعة المراقبة أرسلتْ رسالة إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة تَطْلبُ توضيحاً وإضافةَ معلومات.

ث. المنظمات الإقليمية الفرعية والإقليمية والدولية

الأُمم المتّحدة

214. إنّ نظامَ الأُمم المتّحدةَ مكلف على مستوى بالبرامجِ والمشاريعِ بما في ذلك الدعمِ إلى مؤسساتِ قطاعِ الأمنِ صوماليةِ [114] مثل الإتحاد الأوروبي، الذي إستشهدَ به تحت، قرار 1772 (2007)ـ لَنْ يَجْعلَ أي بندِ للحُصُول على الإستثناءاتِ لهذه النشاطاتِ من الأمم المتحدة.

215. في نوفمبر/تشرين الثّاني / ديسمبر/كانون الأول 2009، موظفو إستخباراتِ الحكومة الإتّحاديةُ الإنتقاليِة حصلوا على تدريب في أوغندا مِن قِبل شركة أمن أوغندية خاصة.

114 برنامج دعم الأمم المتحدة للإنماءِ لقوات الشرطة الصوماليةِ ظهر بوضوح في تقريرِ مجموعةِ المراقبة ديسمبر/كانون الأولِ 2008 (إس /2008/769).

البرنامج التدريبي مُوّلَ مِنْ صندوق إئتمان الصومال للأمم المتحدة تحت إدارة مكتبِ الأُمم المتّحدةَ السياسيَ للصومال (يو إن بي أو إس).

216. في وقت كتابة هذا التقرير، استلمت مجموعة المراقبة رَدّا مِنْ يو إن بي أو إس عن الإستفساراتِ حول البرنامج التدريبي.

الإتحاد الأوربي

217. إنّ الإتحاد الأوربي يُخطّطُ حالياً لتقديم التدريب إلى القواتِ الصوماليةِفي أوغندا. مرحلة التخطيط يَجِبُ أَنْ

تَنتهي بنهاية فبراير/شباط لكي تنطلق المهمّة في مايو/مايسِ 2010ـ إنّ الهدفَ من ذلك هو المساهمة في تَقْوِية قوّاتِ الأمن الصوماليةِ من خلال التدريب الأوليِ للجيشِ إلى غاية مستوى الفصيلِ. برنامج لتَمييز (غير مفوّضِ) الضبّاط والضبّاط الصغار من المحتمل أيضاً أن يطبق. عموماً، على الأقل 1,000 مقاتل صومالي معنيون بالأمر.

218. فقرة 11 (ب) مِنْ القرارِ 1772 (2007) تُشيرُ فقط إلى البلدان ولا تشير إلى المنظماتَ الإقليميةَ الفرعيةَ والإقليميةَ والدوليةَ. لهذا ليس محتملا تحت الظروفِ الحاليةِ للإتحاد الأوربي الحُصُول على الإستثناء لنشاطاتِه مِنْ اللجنةِ.

أ. شركات الأمنِ الخاصّةِ

219. الميزّة الأخرى لإقتصادِ حرب الصومال النشاطُ المتزايدُ لشركات الأمنِ الخاصِة. أكثر شركاتِ الأمنِ الخاصّةِ تُركّزُ حالياً على الخدمات التي تتعلق بالماء وإجراءات القرصنةِ المضادةِ، مثل تَقديم الحماية المسلحة للسُفُنِ التجاريةِ، وهي لا تجري العملياتَ بالضرورة على الأرضِ الصومالية. عدد صغير لكن متزايدَ، على أية حال، يَستعدُّ لمُعَالَجَة تحديات أجهزةِ الأمن الساحليةِ، بما في ذلك الدعمِ إلى أميسوم، والدعم إلى الحكومة الإتّحادية الإنتقالية، والحماية للأعمال الحرّةِ.

220. بعض شركات الأمنِ الخاصّةِ على دراية بحظرِ التسلح، وقَدْ تكُونُ تعمل في إنتهاكِ لبنودِه. كما هو مذكور أعلاه، في القرار 1772 (2007) إنه الصمت على سواء الممثلين الغير حكوميين الذين يُقدمون دعماً إلى مؤسسات

قطاعِ الأمنِ الصومالي أَو للجيوش الشعبية الخاصّةِ التي قـد تكون مؤهّلة للتنازلاتِ أَوالإستثناءات.

بانكوفت غلوبال دفلوبمنت

221. تُزوّدُ شركة بانكروفت الخبرة التقنية إلـى أميسـوم، المتَعلّقــة أساســاًبقابليات العبــوات المتفجــرات المضــادةِ والعمليات تحت أميسوم.

دينكورب الدولية:

222. تقــدم شــركة دينكــورب الــدعم اللوجســتيكي إلــى أميسوم. وقد استهدفت وسائلها و موظفوهـا بشـكل محـدد أثناء الهجـوم الإنتحـاري فـي 17 سـبتمبر/أيلـول 2009 فـي مقر قوات الأميسوم.

سي إس إس غلوبال المحدودة:

223. طبقـاً للتقـارير الإعلاميـة [115] هـي شـركة أمريكيـة اسمها سي أس أس غلوبال ومـن المهـام الموكلـة بهـا هـو تأمين تعاقد مع الحكومـة الإتحاديـة الإنتقاليـة فـي الخـدمات المتعلقة بالقرصنة المضادة. هذه التقارير تم تأييدها من قبل مسؤول في الحكومة الإتحادية

115 يَرى على سبيل المثال , "سي إس إس غلوبال المحدودة تفوز بعقداً لحِماية الحكومةِ مِنْ الإرهابِ، والقراصنة", صحافة غراند رابيدس، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

الانتقالية، علي حسان جليد، في 14 أكتوبر 2009.

224. إنّ مجموعةَ المراقبة ليست علـى علـم بـأي تصـريح لهذه النشاطات من قبل اللجنة و قد أرسلت رسالة في 16

ديســمبر 2009 للســي أس أس غلوبــال تطالبهــا فيهــا بالتوضيحات. و لم تقدم السي أس أس أي رد لحد الآن.

حلول للمخاطر الطبيعية

225. حلـول للمخـاطر الطبيعيـة هـي شـركة أمـن خاصـة مسـجلة فـي صـومالي لانـد و يـديرها مـواطن مـن إفريقيـا الجنوبية، الشـركة تعمـل بتصـريح مـن وزارة صـومالي لانـد الداخليـة وهـي تقـدم خـدمات الحراسـة للشـركات الخاصـة والمنظمات الغير حكومية. والشركة غير مرخص لها إحضـار أسلحة أو أي لوازم عسكرية لصومالي لاند.

مجموعة صلاح الدين

226. أثناء الإنتدابِ، إستلمتْ مجموعةَ المراقبـة معلومـات تتعلق بنشاطات مجموعة صلاح الـدين فـي بونتلانـد، شـركة مقرها في بريطانيا، لكن المعلومات المسـتلمة لا يمكـن أن تؤيد بالكامل.

227. بعد اتصـال مجموعـة المراقبـة بهـا، قـالت مجموعـة صلاح الدين بأنهـا تقـود مهامـا قصـيرة فـي صـومالي لانـد و بونتلاند في 2008 بما في ذلك خدمات حمايـة خاصـة . فـي يناير 2009 نشرت مجموعة صـلاح الـدين مـوظفين لاطلاق سراح صحفيان تم أخذهما كرهينتين. حسب مجموعة صلاح الـدين فإنهـا لـم تقـم بأيـة عمليـات لهـا فـي الصـومال منـذ 2009.

ثريت غروب مناجمنت:

228. إستلمتْ مجموعةُ المراقبة معلومـات تُشـيرُ إلـى أن الشركة التي مقرها الكويت قـد كلفـت مـن طـرف سـطات بونتلاند في شمال شـرق الصـومال لتقـديم الـدعم لقـوات الأمن الصومالية المحلية. و لم تقم أي مـن مجموعـة ثريـت أو حكومة الكويت بإعلام اللجنة.

تريون أنترناشيونال المحدودة.

229. إسـتلمتْ مجموعـةُ المراقبـة معلومـات تشـير بـأن مجموعة تريون التي مقرها في بريطانيا تقدم مساعدة إلـى خفـر سـواحل صـومالي لانـد، و ردا علـى استفسـار مـن مجموعة المراقبة، أقرت تريون بأن لديها عقد لهذا الغرض. و طلبت مجموعة المراقبة بمعلومات إضافية.

6. إعاقة المساعدات الإنسانية

230. تَأْخذُ إعاقةُ المساعدةِ الإنسانيةِ أشكالا متعددة لها في الصومال، و تعتبر البلاد كواحدة من أكثر البيئات عدائية فـي العالم لعمال المساعدة. فقد قتل 10 منهم فـي 2009 و لا يزال 10 آخرين منهم تحت الأسر. [116]– وقـد أعلـن الشـباب في معظم الجنـوب بـأن وكـالات الإغاثـة غيـر مرحـب بهـا و يتهمهـا بالعمـل كجواسـيس لصـالح الحكومـات المعاديـة. مكاتب الأمم المتحدة و المنظمات الغير حكومية هـوجمت و نهبت من طرف مقاتلي الشباب، و استعملت سيارات الأمم المتحدة من قبل الشباب للقيام بعمليات إنتحارية.

116 مكتب لتنسيقِ الشؤونِ الإنسانيةِ في الصومال، نشرة إنسانية إسبوعية،القضية. 48, 18-31 ديسمبر/كانون الأول 2009 (إتش تي تي بي: //www. reliefweb. int/).

231. حتى في الأماكن التي يمكن لوكالات الإغاثة أن تعمل فيها فإن المراقبة و تقديم المساعدة تكون عادة صعبة بل في أغلب الأحيان خطيرة. و تخلق فرصا للإنحراف والاحتيال. بعض وكالات الإغاثة تقوم بالدفع بشكل دوري للإدارات المحلية لأجل تأمين حمايتها الخاصة. قوافل المساعدة تفرض عليها ضريبة أو تجبرها على تسليم بعض من شحناتها في نقاط التفتيش، كما في مناطق النزاع الأخرى تقوم المجموعات المسلحة ليس فقط بالسيطرة على وصول المساعدات إلى السكان المحليين و لكن تريد أيضا أن تفرض درجة من السيطرة على مصادر المساعدة لأغراضها الخاصة.

232. تحت مثل هذه الظروفِ، قبلت مجموعة المساعدات مستوى من الخطر، ومن الخسارة، ومن السرقة، ومن الإنحراف كتكلفة للعمل في الصومال. وقامت مجموعة المراقبة بتركيز تحقيقاتها ليس على الممارسات الروتينية ولكن على الإعاقة المنظمة والشنيعة و الواسعة النطاق للمساعدة الإنسانية.

<u>المساعدة الغذائية و الانحراف:</u>

233. مجلس الأمن في القرارِ 1844 (2008)، الفقرة 8 (ت)منع كل الأفعال التي تعرقل تسليم المساعدة الإنسانية في الصومال أو تعرقل توزيعها أو الوصول إليها. و تترجم مجموعة المراقبة هذا التعريف ليتضمن إنحراف المساعدة بعيدا عن المستفيدين المقصودين بها، سواء كانت لصالح مجموعة مسلحة أو لصالح أغراض الربح.

234. الأغلبية الواسعة للمساعدةِ الإنسانيةِ في الصومال تشمل المساعدات الغذائية والتي تعرضت خصوصا للانحراف. فالمجهز الأكبر الوحيد للمساعدة الغذائية هو الدبليو أف بي، والذي يضم فقط أقل من 60% من ميزانية الأمم المتحدة الكلية للمساعدة في 2009 أو حوالي 485$ مليون دون الـ 850 مليون، عقود النقل مع رجال الأعمال الصوماليين تشكل المصدر الوحيد الأكبر للدخل الصومالي وفقط 3 مقاولين يستلمون 80% من هذا العمل. [117]. ميزانية النقل لدبليو أف بي في 2009 كانت حوالي 200 مليون. وفقا لمتعهدي النقل و المصادر الأخرى للدبليو أف بي المشتركون في توزيع المساعدات الغذائية الذين تم استجوابهم من طرف مجموعة المراقبة ، فإن النظام يعرض مجموعة من الفرص للإنحراف على طول مراحل الدعم.

235. الإنحراف الذي يَتضمّنُ تواطؤاً بين متعهدي النقل البري و بتدخل شركاء هو شكل مألوف من الاحتيال_خاصة عندما يكون الناقلون و الشركاء يعملون تحت سيطرة نفس الأشخاص-[118]. تشترط الدبليو أف بي على الشركاء أن يقوموا بالتصديق على تسليم الغذاء كبرهان على أن الناقلون البريون قاموا بالوفاء بعقودهم. الشركاء والناقلون بالإضافة إلى الأطراف المهتمّةِ الأخرى، قَدْ يُوافقُون على تحويل المساعدات وتقاسم الإيرادات. تتفاوت النسب المئوية في ذلك لكن المصادر التي قامت مجموعة المراقبة باستواجبها تصف حوالي 30 % للشريك و موظفو الدبليو أف بي المحليون، 10% للناقلين البريين، ومن 5 إلى 10% للمجموعات المسلحة التي تسيطر على المنطقة. (وفقا

لناطق رسمي للـدبليو أف بـي،فـإن المجموعـات المسـلحة تسيطر على 95% من مناطق عمليات الدبليو أف بي) [119].
وبقية المساعدات تسلم إلى السكان.

117 مقابلات مجموعةِ المراقبة المتعدّدةِ مَع مسؤولي دبليو إف بي.
118 في بَعْض الحالاتِ، الشركاءَ يجب أن يكونوا تحت سيطرة ومراقبة موظفو دبليو إف بي ، ومما عقدالصورةَ أكثر. عندما قامت قناة 4 للأخبارَ (مملكـة متّحـدة) بإصـدار تقريـر على إنحرافِ الغذاءِ المتوجه إلى الأشخاص المرحَّليـن داخليـاً فـي يونيـو/حزيـرانِ 2009، كيـان مجهـول يـدعو نفسـه آي دي بـي إس الصـومالي أصـدر" رسـالةِ إتّهـامِ " فـي سبتمبر/أيلولِ ضدّ الصحفي الصومالي بسبب، توزّيع صـورَ اللاجئيـن داخليـاً تحـت مسـاندةً الدبليو إف بي. إدّعتْ العديدِ مِنْ مصادرِ مجموعةِ المراقبـة الموثوقـةِ بـأن الرسـالة كُتِبـتْ والصورَ أُخِذتْ مِن قِبل موظّفي دبليو إف بي محليّـون الـذين يَعملـون عـن منظمـات غيـر حكوميـة أسّسـوا للعمـل كـدبليو إف بـي ، و أن النِسـاء والأطفـال الـذي اشـتركوا فـي المظاهراتِ قد استلموا ثمنا لذلك.
119 واسع الإنتشار؛ يَـرى علـى سـبيل المثـال سـكوت بلـدوف, " تُعلّـقُ الأُمـم المتّحـدةَ المساعدة الغذائيةَ في جنوب الصومال ",
مراقب العِلْمِ المسيحيِ، 5 يناير/كانون الثّاني 2010 (http: //www. csmonitor. com).

236. بعـض الشـركاء يمتلكـون مخـازن محميـة بقـرب الأسواق الصومالية أين يمكن بيع الغذاء المحول بسـهولة، و تأمر متعهدي النقـل بتوصـيل المسـاعدة مباشـرة إلـى هـذه المخازن بدلا من نقاط التوزيع المعينة. وقد يضـطر متعهـدو النقل للإمتثال للأوامر لكي يحصلوا على شهادة الشريك في وفائهم بعقدهم مع الدبليو أف بي. حيث يوجد التركيز الكبير الوحيد على الأشخاص المرحلون في الصومال.[120] كما فـي مناطق صراع أخرى، الكم الهائل مـن المسـاعدات الغذائيـة الذي يـوزع علـى مجموعـة غيـر متوازنـة مـن السـكان فـي منطقة متنـازع عليهـا عسـكريا، تجعـل منهـا منـاطق باعثـة للإنحراف. الوصول إلى بعض المخيمات يكون تحت مراقبة المجموعات المسلحة، الذين يراقبون توزيع المساعدات من أجل الحصول على نصيب لهـم لمسـاعدتهم للسـكان الـذين

يعيشـون فـي المنـاطق الواقعـة تحـت سـيطرتهم. كمـا أن عائلات المقاتلين تسجل بشكل معتاد كعـائلات لاجئـة داخليـا بهدف الحصول على المساعدات.

برنامج الغذاء الدولي ومجموعة "إيل معان":

238. نظرياً، عقود دبليو إف بي خاضـعة للعـرضِ المفتـوحِ والتنافسيِ. عملياً، يَعْرضُ النظامَ القليل مـن المنافَسـة أو لا يعرضها أصلا. التحقيقات التمهيدية لمجموعة المراقبة تشـير إلى و جود عامل احتكار يميـز بـالإجراءات الغيـر عاديـة فـي منح العقود مـن قبـل مكتـب المـدبليو أف بـي فـي الصـومال والمعاملات التمييزية و المعاملات التفضيلية.بـالرغم مـن أن إجراءات الدبليو أف بي الداخليـة كـانت وراء مجـال انتـداب مجموعة المراقبة

إنحراف في أفغوي كَانَ أيضاً موضوعَ الأخبارِ ، بضمن ذلك القصّةِ مِن قِبل جوناثان 120 روجمن مِنْ قناةِ 4 للأخبارَ: " تحقيق الأمم المتّحدةِ بَعْدَ أَنْ سَرقتْ المساعدةَ مِنْ لاجئي الصومال، 15 يونيو/حزيران 2009
(www.channel4.com/news/article.jsp?id=3208557) and "Inside Somalia's Afgoye Corridor", 15 June 2009 (http://blogs.channel4.com).

تقوم بخلق جو مناسب للإنحـراف فـي توزيـع المسـاعدات الغذائية و تحتاج إلى تحقيق مستقل إضافي.

239. من نتائج تلك الممارسـات، أنـه منـذ 12 سـنة توزيـع المساعدات الغذائية يسيطر عليه 3 أشخاص بأفراد عائلاتهم و شركائهم المقربين: أبو بكر عمرعداني، أبو بكر محمد نور "إنوي" و محمد دلياف. فـي 2009 هـؤلاء الأشـخاص الثلاث تكفلوا بـ 80% من عقود توزيع المساعدات للـدبليو أف بـي كجـزء مـن ميزانيـة النقـل للـدبليو أف بـي تقريبيـة بــ 200

مليـون دولار. بسـبب عقـودهم مـع الـدبليو أف بـي أصـبح الأشخاص الثلاث هؤلاء مـن أكـثر الأفـراد غنـاءا وتـأثيرا فـي الصومال. و قد أشـارت مجموعـة المراقبـة إلـى نشـاطاتهم في عدة تقارير سابقة. [121]

240. منذ أصبحت الدبليو أف بي بحاجة إلى رجال أعمال صوماليين لترتيب حمايتها عند القيام بتوزيع المساعدات للمحتاجين لها. قام متعهدو النقل بنقل تكلفة الحماية إلى عقودهم. فأصبح توزيع المساعدات بهذا تجارة عسكرية. رجال أعمال يحتفظون بمقاتليهم العسكريين لحماية مخازنهم والقوافل و نقاط التوزيع. وأصبح غير مستغربا أن يكون المقاولون التابعون للدبليو أف بي قد حافظوا على قوات مقاتلة خاصة هي الأكبر في جنوب الصومال.

121 دلياف لتَسهيل النِزاع المُسَلَّح وإنتاجِ العملةِ (إس /2003/223، بارات. 112-117)؛ التدخّل في تجارةِ الأسلحة (إس /2004/604، بارة. 96)؛ ومشتريات سلاح (إس / 2005/625, p. 43، وإس /2006/229, p. 51). عداني لتمويل المجموعات المُسَلَّحةِ ويُسهّلُ النزاع (إس /2004/604، بارات. 76-77 و100)؛ شحنات أسلحةِ إلى مجموعاتِ المعارضة (إس /2005/153,البارة. 29)؛ الدعم المُسلَّح للمعارضةِ ومشترياتِ السلاح (إس /2005/625، بارة. 18 و p. 40)؛ قتال على ميناء إيل معان (إس /2006/229، بارة. 136)؛ تَمويل إتحادِ المحاكمِ الإسلاميةِ، مؤسسة لتدريب الوسائلِ وشحناتِ الأسلحةِ (إس /2006/913، بارات. 12 و143)؛ وطَرْد بالحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ (إس / 2007/436، بارات. 64-65). إنوي مشتريات سلاح مزعوم (إس /2008/274, pp. 70-71)؛ وزوجته خديجة عسوبلي والإرتباط مع طباعة المال (إس /2003/1035، بارات. 163-164).

241. علاوة على ذلك، بالأضافة إلى تزويـد الـدبليو أف بـي بالخدمات يقوم هؤلاء المقـاولين بممارسـة سـيطرة واقعيـة أيضا لمدة طويلة لإثنين من الموانئ الأكـثر اسـتراتيجية فـي جنوب الصومال: إيل معان، إلى جنوب الصومال أيـن يعمـل "إينوي" و "عداني" كشركاء، ومن ماركا إلى جنوب مقديشو

أين يعمل "دلياف" منذ أكثر من عقد. في كلاهما عمل حرفي ورمزي، هؤلاء الثلاثة يعملون لمدة طويلة كبوابين لمساعدات الدبليو أف بي الغذائية في الصومال.

إنحراف المساعدة الغذائيةِ

242. عبد القادر نور "إينوي" هو رئيس شركة (سي إي أو) للبناء ونقل المياه المحدودة، في كل من كينيا و الصومال. شركة (ديكا) و هي مدمجة مع شركة ديكا (أل أل سي) الأمريكية التي مقرها في أناندال في فرجينيا، و هي مدمجة أيضا مع شركة سامادك شركة النقل العام الإماراتية (أل أل سي). [122]، زوجة "إينوي" خديجة عسوبلي علي ، مسجلة كعميل للشركة (ديكا كوربورايشن) و هي أيضل رئيسة منظمة غير حكومية في مقديشو اسمها "ساسيد" [123].

243. بينما تعمل شركة ديكا كمتعهد للنقل للدبليو أف بي خاصة فيما يخص الجنوب المركزي للصومال، تعمل ساسيد كشريك للدبليو أف بي في مقديشو، ومناطق شبلي الوسطى و شبلي السفلى. (إضافة إلى لبعض التجمعات الكثيفة للأشخاص اللاجئين داخليا) منذ أصبحت الدبليو أف بي تحتاج إلى إمضاء الشركاء للتحقق من إيصال المساعدات من قبل متعهد النقل. تتحقق ساسيد من تسليم المساعدات الغذائية من قبل شركة ديكا مما يتضمن تضارب المصالح الظاهر و المنفذ للمسؤولية بآلية محدودة جدا، و قد يعطي أيضا إمكانية كبيرة لانحراف واسع النطاق.

244. في 25 سبتمبر/أيلولِ 2008، قامت قافلة تعمل لشركة ديكا محملة بـ 1,229.55 طن من المساعدات الغذائية، بالتوجه إلى سوق حولة (سوق للماشية) في

المنطقة الشمالية لمقديشو في طريقها إلى هـودر و تـايغلو وسط الصومال.[124]. يعتبر سوق الماشية بالنسبة لمتعهـدي النقل للدبليو أف بي كمنطقة صعبة وخطيرة جدا جدا، وهذه الحقيقة أكدها بعد ذلك أنوي للدبليو أف بي [125] يقوم عـادة متعهدو النقل بإرسال 5 إلـى 10 شـاحنات فقـط إلـى هـذه الطريق لتخفيف الخطر. واختـارت شـركة ديكـا إرسـال 35 شاحنة من قافلاتها خلال تلك المنطقة في نفس الوقت أثناء فترة قلقة.

122 www.deeqa.com..
123 Deeqa و Saacid، أَسّسَت مِن قِبل إنوي وزوجته خديجة، تَشتركُ في تنظيم مماثلِ في التراكيب والتُشابكُ في عدد مِنْ المستويات. على سبيل المثال، يَشتركونَ في نفس العنوان والمُعدات المكتبية في أناندال، فرجينيا، في واست لاند، نيروبي، وفي كاران، مقاديشو. يوسف حسن محمد سكرتيرُ ساسيد دولي ومحليّ وممثل ساسيد في الصومال، بينما هو أيضاً ممثل حَمَلةُ أسهم ديكا في كينيا والصومال، وشخص الإتصالَ لسامدك وخدمات نقل ديكا في المنطقةِ. بالإضافة، أَخّ خديجة، عبد القادر غسوبلي علي، يَعمل كممثل لسامداك، بالسلطةِ التَعَاقُدِيّةِ.
124 حادثة سوقَ الماشية حَدثتْ قبل تبني القرارِ 1844 (2008) ولذا لا يُشكّلُ إنتهاكا للقرارِ. على أية حال، حالة مخزنِ كاران يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ بالكامل فقط ضمن سياق هذه الحادثةِ المسبّقةِ.
125 مراسلة إنوي مَع دبليو إف بي، 26 سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2 2008.

245. في حوالي الساعة العشرة صباحا، مقاتلون في المجموعات المسلحة المعارضة تحت قيادة عبد الكريم حاشي "كوسلايي" كشريك سابق لشركة ديكا. [126]. قاموا بإيقاف القافلة. ودعي أفراد من الشعب لأخذ المساعدة ببعض الغذاء بأنفسهم، أما معظم الشحنة فقد تم الاستيلاء عليها من قبل مقاتلو "كوسلايي" و تم بيعها للتجار. بعدما تم تفريغ الغذاء، سمح لشاحنات شركة ديكا بالمغادرة بحرية. يرى " إينوي" بأن الحادثة عبارة عن حالة نهب، و قام بإلقاء اللوم على (يو إي سي) علنا. بينما العديد من المصادر الصومالية الحرة و الدولية أخبرت مجموعة المراقبة بأن عملية الهجوم على قافلة المساعدات كانت منظمة.

246. الحادثة الظاهرة الأخرى للإنحرافِ الواسع النطاقِ حَدثتْ في كاران منطقة شمال مقاديشو، حيث يمتلك "إينوي" و يدير مخزنا خاصا كبيرا. يقع بجانب المخزن أين توجد مكاتب كل من ديكا و ساسيد، وفقا للدبليو أف بي، في معظم 2009، كانت ساسيد تمثل الشريك الوحيد للدبليو أف بي في منطقة كاران، و تصدق في أغلب الأحيان على التوصيل الذي تقوم به ديكا. [127].

247. مِنْ 19 إلى 21 يونيو/حزيرانِ 2009، انفجر قتال بين الحكومة الإتحادية الانتقالية و بين القوات المعارضة المشتركة للشباب و الحزب الاسلامي، و تراجعت القوات الحكومية من المنطقة لصالح الشباب و الحزب الاسلامي الذين قام مقاتليهم بإحاطة مكاتب ديكا و ساسيد و مخازن "إينوي" التي كانت تحتوي على حوالي 5 مليون من

126 كوسلايي، عضو عشيرة دودوبل فرع ثانوي لهاوييي قائد سابق لإتحاد المحاكمِ الإسلاميةِ الذي إنضمَّ إلى الشباب لاحقاً. طبقاً للمصادرِ الصوماليةِ السرّيةِ، شركاء ديكا إعتمدَوا على كوسلايي سابقاً لتَسهيل المرورِ خلال هذه المنطقةِ وتوفير الأمن. مجموعة المراقبة لَيستْ مُتَأكِّدةَ مِنْ إنتسابِه الفعليِ في وقت هذا الحادثة.
127 شريك التّطبيق الآخرِ الوحيدِ في المنطقةِ في ذلك الوقت كَانَ مستشفى كيساني، الذي يَستلمُ لكن لا يُوزّعُ المساعدةَ.

المساعدات الغذائية.[128] قوات الحزب الإسلامي تحتوي على قوات شعبية محلية بشكل كبير والعديد من زعمائه و مقاتليه من نفس الفرع العشيري لإنوي (أبجال).

248. نَهبتْ قوات المقاومة المعارضة كل الممتلكات الخاصة لكنها لم تهاجم مخازن أو منازل ديكا ساسيد، و سمحت لموظفو ساسيد بتحويل أصول المنظمة إلى موقع آمن في منطقة وابري (تحت سيطرة أميسوم) مقابل دفع نقدي لعدة آلاف من الدولارات. وسمحت قوات المعارضة لرجال أنوي الحراس أن يبقوا في أماكنهم.

249. في 25 أغسطس/آبِ 2009, المنظمة الغير حكومية ساسيد برئاسة زوجة أنوي (خديجة أبسولي) صادقت على وصول شحنة من المساعدات الغذائية إلى أفغوي من مخازن كاران ، و تخمن قيمة الشحنة بحوالي 600.000دولار.

250. بين أغسطس/آبِ وأكتوبر/تشرين الأولِ 2009، المحتويات الباقية في مخازن كاران (أقل نسبة مئوية سلمت إلى قوات المعارضة) تم تحريكها تدريجيا من كاران إلى مخزن آخر لأنوي في منطقة حمروعين (تحت سيطرة أميسوم).

251. أخبرَ كلا من أنوي و مسؤولون في الدبليو أف بي مجموعة المراقبة بأن المساعدات تم تسليمها لوجهتها،

بينما مصادر مستقلة متعددة في الميدان بما في ذلك شهود عيان تقول بأن المساعدات سلمت إلى سوق بكارة، نسختهم للأحداث مع تقارير أخرى عن الانحراف التي تلقتها مجموعة المراقبة بما في ذلك الممارسات الموصوفة في تقرير جديد لقناة الاخبار 4. في 15 حزيران، تقوم بتوثيق الانحرافات الواسعة النطاق لمساعدات الدبليو أف بي لسوق مقديشو.[130].

128 مقابلة مجموعة المراقبة مع عبد القادر نور إنوي، 13 يوليو/تموز 2009 22 يناير/كانون الثّاني 2010.
129 مقابلة مجموعة المراقبة مَع عبد القادر نور إنوي ، 13 يوليو/تموز 2009.
130 " تحقيق الأمم المتّحدةِ بَعْدَ أَنْ سَرقتْ المساعدةَ مِنْ لاجئي الصومال، 15 يونيو/حزيران 2009 (www.channel4.com/news/article.jsp?id=3208557) and "Inside Somalia's Afgoye Corridor", 15 June 2009 (http://blogs.channel4.com)

252. على ضوء روايات شاهد العيان، هناك خلفيات معقولة للإعتقاد بأن محتويات مخازن كاران تم تحويلها إلى الأسواق المحلية. علاوة على ذلك، تُصوّرُ الحادثةَ الإمكانيةَ للتلاعبِ والإنحرافِ عند نفس المثلين (في هذه الحالة إنوي وعائلته و شركائه) بالسيطرة على سلسلة توزيع الغذاء من المخازن إلى التسليم. مجموعة المراقبة توصي بتوسيع التحقيقات في هذه الحادثة.

253. إنّ معاملات تقليص و إعادة احتواء المساعدات الغذائية للدبليو أف بي ومتعهدي النقل، كانت وراء الانحرافات بعد مجال انتداب مجموعة المراقبة الحالي. لايوجد هناك أي سؤال في أن المخالفات التي تسود بيئة تقليص المساعدات ونقص المصادقة على تسليم المساعدات تسهل في بسط الفرص الواسعة النطاق للانحراف. على سبيل المثال، تحت شروط العقود مع الدبليو أف بي، مطلوب من متعهدي النقل إرسال كفالات أمنية من 30 إلى 35% من قيمة الشحنات في حساب

خاص. والذي يتمكن من خلاله الدبليو أف بي استعادة قيمة الغذاء إن لم يصل إلى غايته. لا توجد أي تأمينات لتعويض الخسائر[131]، في حالة ديكا (تتضمن مخططا خاصا للتسديد ضمنيا) والحقيقة أن ضمانات الدبليو أف بي للعقود المستقبلية وتوفير فرص لسوء الاستعمال المحتمل غير صحيحة.

131 إذا فقدت الشحنة ، فقيمة الغذاءِ يُفترض بأنها قد إستعيدتْ مِنْ متعهدِ النقل. من حيث المبدأ، لهذا، متعهدو النقل عِنْدَهُمْ حافز مالي لضمان وصول شحنِ دبليو إف بي إلى إتجاهُها بسلامة (مقابلات متعددة لمجموعةَ المراقبة مَع مسؤولي دبليو آف بي).

أبو بكر عداني و الحزب الإسلامي

254. أبو بكر عداني هو رجل أعمال من فرع وارسنغلي من أبجال فرع من عشيرة ه اويين و شريك رئيسي في ميناء إيل معان مع أبنائه الثلاثة، (عبد القادر حاجي أبو بكر عداني، علي حاجي أبو بكر عداني وعبد الله حاجي أبو بكر عداني) و أخوه (محمد عمر عداني)، إنه يدير مجموعة من شركات التجارة و الاستيراد و التصدرير، إضافة إلى أمور أخرى في داخل الصومال، كينيا و الإمارات المتحدة، بما في ذلك فندق رمضان في شمال مقديشو و شركة رمضان للتجارة المتخصصة في تجارة السكر من خلال كيسمايو وواحد من أهم شركاء الدبليو أف بي، شركة سويفت للتجارة المحدودة. يحافظ أيضا على مصالح مباشرة و غير

مباشرة لعقود الدبليو أف بي التي تعرض لنفس المالك بما في ذلك بنادر للخدمات العامة (جزء من مجموعة شركات بنادر التي من خلالها يقوم عداني و إينوي بشراكة بإدارة ميناء إيل معان). و بنادر غات للتجارة العامة في شرق إفريقيا (فرع من مجموعة بنادر).

255. مجموعة شركات بنادر (بما في ذلك لجنة عمل شبلي السفلى للتجارة القائمة بالشركة، ميناء بنادر البحري والفعال،وعمليات إستيراد بحرية لبنادر) تدير ميناء إيل معان منذ 1999 إلى 2007. و قد حمل عداني و أنوي عناوين مختلفة في الشراكة. بما في ذلك على التوالي مدير تنفيذي و عام، رئيس [132]. صهر أنوي، عبد القادر عسوبلي كان مسؤولا عن العمليات الروتينية للميناء.[133]. مع بعض رجال الأعمال في مقديشو. جزء من أرباح مجموعة بنادر تم صرفه في بناء المليشيات المقاتلة لحراسة عمليات الميناء التي تمثل قرابة الألفين. [134].

132 Stig Jarle Hansen , " إقتصاديات حرب أهليةِ، البحث عن الربحِ والحوافزِ للسلامِ: حالة الصومال ", الأوّل ورقة أي إي العملِ (2007) (http://www.regjeringen.no/Upload/UD/Vedlegg / Humanit arbeid /somaliadraft. pdf%20rt)؛ ورسالة مِنْ عبد القادر نور إلى بيتر جوسنس، مدير مكتب دبليو أف ب في الصومال، 23 فبراير/شباط 2009.

133 سوزان ليني , " الرأسمالية تَزدهرُ غير مقيّدة في الصومال "، أسوشيتد بريس، 5 ديسمبر/كانون الأولِ2003

134 . يَرى هانسن , " إقتصاديات حرب أهليةِ

256. عَمل عداني كخبير مالي رئيسي للمحاكم الاسلامية منذ ظهورها إلى نهايتها من مقديشو في حزيران 2006. أين عملت ميليشيات ميناء إيل معان كقوة قتال رئيسية لليو إي سي. بالنسبة لعداني فإن الاستثمار في اليو إي سي كان بدافع عقيدي وكمقامرة مالية تمنى من خلالها سيطرة اليو إي أس على البلاد. في البداية كما أعلن إنوي علنا في إيل معان، خروج الاسلاميين كان جيدا للعمل[135] على أية حال فقد فشلت مناورات عداني عندما غزت القوات الاثيوبية

الصومال ووصلت إلى مقديشو في 29 ديسمبر/كانون الأول 2006، وظهر عداني كرئيس لقوات معارضة في شمال مقديشو.

257. عندما أصبحَ الشّيخَ شريف رئيس حكومة اتحادية انتقالية تم تأسيسها في يناير/كانون الثاني 2009 كنتيجة لعملية سلام جيبوتي. أراد عداني استرداد استثماره السابق في يو إي أس و دعم شريف سياسيا، من خلال التأثير في تشكيل الوزارة والركض خلف الحكومة للحصول على تعويض بـ 50 مليون دولار على ما يقال. ورفض الرئيس شريف ذلك.

258. بعد الرفض من الرئيس شريف، حاول عداني استرجاع استثماره من خلال إعادة فتح ميناء إيل معان في بداية 2009 بدعم من الدبليو أف بي التي فضلت تحسين ميناء إيل معان ليكون كخطة طوارئ في حالة أغلق ميناء مقديشو [136]. هذا التحرك عورض بقوة من قبل الرئيس شريف والممثل الخاص للأمين العام. اللذان أدركا مناورة عداني، بينما يوجه التحدي إلى سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية و التهديد بإمكانية توليد دخل عن طريق ميناء مقديشو. تركت الدبليو أف بي مغامرة ميناء إيل معان في

135 أندرو كاوثورن , "سيطرةَ إسلاميةَ جيدةً لعملِ الصومال "، رويتر، 18 يونيو/حزيران 2006.

136 في مقابلة مع مجموعة المراقبة في 27 مايو/مايسِ 2009, إدعى عداني بأنّه عارضَ إعادة فتح إيل معان، التي " كَانتْ فكرةَ دبليو إف بي ".

النهاية لكن ليس قبل منح عداني عقد هام يتضمن بناء طريق من إيل معان إلى مهبط إيسيلاي، يدعي عداني بأن

الطريق نوي به الابتعاد عـن الخطـر فـي طريـق النقـل مـن خلال مقديشو. حيث زعم شريكه أنوي بأن قافلة مساعدات غذائية تم نهبها (أنظر فـوق) وحصـل علـى مباركـة الرئيـس شريف،[137] لكن طبقـا لمسـؤولي الميناء الحكـوميين، فـإن الطريق الجديد لا يتوافق مـع أي طريـق تسـليم مسـاعدات إنسانية معروف، ونـوي بـه السـماح لمجموعـات المعارضـة المسلحة بالوصول إلى المهبط.

259. فيما بعد , قـامت مجموعـة مشـتركة مـن الشـباب و الحزب الإسلامي بالسيطرة على منطقة إيل معان علـى مـا يبـدو بموافقـة لتكتيكـات عـداني الضـمنية. فـي 24 و 25مارس/آذار 2009ـ قوات الحزب الاسلامي (خاصـة مـن عشائر عداني أبجال/هارتي/وارسنغلي) شنت هجومين علـى القـوات الحكوميـة (خاصـة علـى عشـيرة شـريف أبجـال/هـارتي/أغنويـار) فـي منطقـة ياكشـيد مـن شـمال مقديشو، وفي لقاء مـع كبـار مسـؤولي الأمـم المتحـدة فـي اليـوم التـالي (26 مـارس / آذار) وَصـفَ زعمـاءَ الحكومـة الإتّحاديةِ الإنتقاليِ الإشـتباكاتِ كتحـدي مـن عـداني للرئيـس شريف لعدم موافقته على اسـتعمال الـدبليو أف بـي لمينـاء إيل معان.

260. في بداية أبريل 2009، مصادر إستخباراتية لقوات الإتحاد الإفريقية أخبرت بأن عداني يقوم بتقوية ميليشيات مكونة من أفراد عشيرة وارسنغلي لقتال الحكومة مع الحزب الاسلامي. بعد شهر واحد شن الشباب و الحزب الاسلامي هجوما رئيسيا ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات أميسوم. بداية في منطقة ياكشيد تحت ترتيبات تم

أخذها من قبل قادة الميليشيات. (بائع وقود سابق في إيل معان يسمى أحمد شيخ

137 مقابلة مَع سِد علي، ممثل عداني في نيروبي، 31 سبتمبر/أيلول 2009.

محي الدين(لاشين). لاشين يقاتل تحت راية الحزب الإسلامي و تصنفه الأميسوم في الميدان كقائد لميليشيات عداني الخاصة).[138]. بنفس الطريقة تعتبر الأميسوم إيل معان كنقطة دخول للتجهيزات العسكرية للحزب الإسلامي.

261. بعد عِدّة شهور مِنْ الخمولِ، في 23 نوفمبر/تشرين الثّاني 2009, أعلن الحزب الإسلامي بأن كل من إيل معان و إيسلاي قد تم افتتاحهما. شريك عداني السياسي والعسكري منذ مدة طويلة حسن طاهر أويس ترأس المراسم الإفتتاحية شخصيا، وقد أعلن موقع على الأنترنت تابع للحزب الإسلامي بأن الأنصار التجار للحزب الإسلامي في مقديشو قاموا بفتح تسهيلاتهم و أعمالهم لكنه لم ينشر أسمائهم. [139]

ب. اختطاف عمال الإغاثة

262. بالرغم من أن عددِ حوادثِ إختِطاف عمالِ الإغاثة في 2009 كَانَ أقل مِنْ النِصْفِ من عمليات الإختطاف الـ 26 في 2008. فعموما ظاهرة اختطاف الرهائن المتزايدة خلال السنوات السابقة هي أساسا مدفوعة بالمكسب المالي من خلال الفدية المطلوبة مثل القرصنة وتستند على التفكير الإيديولوجي بشكل ثانوي. يسقط كل من العمال الدوليون و الصوماليون ضحية في أيدي الرجال المسلحين الذين يعملون بشكل مستقل في عصابات أو في جماعات

مسلحة، مع ذلك فإنه ليس بتقليد صومالي تاريخي بحد ذاته، كسب الاختطاف أرضية على أساس واحد من مجموعة الجرائم المنظمة التي تلت إنحساب حرب العشائر في التسعينات. الأهداف الغير صومالية قد تكون مفضلة إذ أنها لا تسبب غضب عشيرة المختطف وتطلب فدية عالية الثمن.

138 مصدر قريب من عداني أخبرَ مجموعةَ المراقبة بأنّ لاشين فعمل كسكسار أسلحةِ أيضاً لمقاومة عداني الشعبيةِ في 2006-2007 (مقابلةِ مجموعةِ المراقبة ، 10 نوفمبر/تشرين الثّاني 2009).

139 Ganacsatada taageerta garabka Ururka Xisbul Islaam ee مقديشو oo يَغْرزُ u furtay Garoonka iyo Dekada Cisaley (Halgan.net, 23 نوفمبر/تشرين الثّاني 2009).

بعض الخاطفين يعملون في عدة عشائر ليخففوا التوترات العشائرية الداخلية وضغوط شيوخ العشائر لإعادة الهدوء.

263. الحكومات، الأُمم المتّحدة والمنظمات الغير حكومية تحافظ على موقفها في عدم دفع الفدية كمسألة مبدأ و لمنع ازدياد عدد الحوادث، الإفراج عن المختطفين يستلزم رغم ذلك تبادلا للأموال بشكل مباشر أو غير مباشر، معضلة توجد بين المأساة الإنسانية والحالة الاضطرارية لحالة فرد وفي قمة الأزمة يكون هناك انتشار أكثر لظاهرة الاختطاف بعد دفع الفدية. بينما قد تلجأ عوائل الضحايا الصوماليين إلى العشيرة للمساعدة. أما عوائل الضحايا الدوليين في غياب البدائل قد يوظفون شركات أمن متخصصة في مفاوضات الإختطاف. ومنذ إطلاقِ الضحايا يصبح الهدفُ الأهمُّ في كُلّ حالة، ممهد أو مسهل للاستمتاع بحصانة إثر الاختطاف، في الحقيقة، يمكن أن تواصل المتاجرة مع المجموعة الدولية، كحد أدنى أي شخص ارتبط أو تدخل في اختطاف عمال الإغاثة يجب أن يميز. ويتم ترشيحه عن طريق فريق الأمم

المتحدة كغير مؤهل للتعاقد مع وكالات الأمم المتحدة.(وفي حالة أمكن ذلك) يسلم إلى السلطات الصومالية أو بلد ثالث للمحاكمة.

دراسة السيرة رقم 5

إختِطاف عُمّالِ العمل ضد المجاعةِ

في ليلةِ 17 يوليو/تموز 2009، ثلاثة عُمّال مساعدة خارجيةِ يعملـون ضـد المجاعـة فـي منظمـة غيـر حكوميـة فرنسـية اختطفوا مـن قبـل 10 رجـال مسـلحين فـي البلـدة الكينيـة الشمالية منديرا وأخذوا عبر الحدود الصومالية القريبـة، بعـد أكثر من شهرين من المفاوضات تم إطلاق الرهائن بعد دفـع فدية بأكثر من مليون دولار، طبقا لأوامر الخاطفين دفـع مـا مجموعه 1,361,668 دولار (بما في ذلك رسم مصـرفي بـ 27,065 دولار) جعل في حساب شركة تحويـل أمـوال فـي دهابشيل في بيدوا. الحساب كان تحت اسم عبد اللـه علـي (لواي) عضو في عشيرة لواي فرع من راحانويني.

لـواي رجـل أعمـال بـارز يعمـل كمقـاول للـدبليو أف بـي واليونيسيف في منطقـة بيـدوا يقـوم بتـأجير السـيارات لكلا منهمـا مـن خلال شـركته. (الخليـل) و شـركته للميـاه (غرغرواداغ) تعمل عادة مع اليونيسـيف، كمـا يحصـل علـى 3000 دولار ثمـن إيجـار شـهري مـن اليونيسـيف لإسـكان البرلمان الصومالي.

كان لواي أيضا خبيرا ماليا محليا لسلطات الشباب في بيـدوا منـذ سـيطرت الحركـة علـى بيـدوا فـي ينـاير 2009، وهـو

شريك مقرب لزعيم الشباب و الناطق الرسمي السابق مختار روبو (أبو منصور). في 20 يوليو 2009، وفقا لمصادر متعددة صومالية و دولية، كان لواي مشتركا في نهب ممتلكات الأمم المتحدة في بيدوا عندما سرقت عربات الأمم المتحدة و أخذت إلى مقديشو.

استغل لواي بنجاح ارتباطاته السياسية و الاجتماعية في دور التوسط بين قيادة الشباب في بيدوا والأمم المتحدة (الحالة التي احتج عليها شيوخ عشائر دجيل و ميريفل في بيدوا)[أ]

1- رسالة إدعاء بخصوص مقاول الأمم المتحدة شيخ إبراهيم عبد الله علين موقعة باسم الشيوخ الرئيسيين لدجيل ومجلس ميريفل في بيدوا.

7- التعاون مع الولايات و المنظمات

264. وَضعتْ مجموعةُ المراقبة قيمةً عظيمةً للتعاون مع الولايات و المنظمات الدولية خاصة فيما يخص منطقة القرن الإفريقي أثناء الشهرين الأولين من انتدابها، إجتمعَت مجموعةُ المراقبة بالسلطاتِ في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي وألتقت ممثلي الجاليات الدبلوماسية في نيروبي وأديس أبابا. في 31 مايو/مايسِ 2009، التقت مجموعة المراقبة رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية [140]. رفضت حكومة إريتيريا عدة طلبات من مجموعة المراقبة للزيارة الميدانية على أساس أن المسؤولون المهمين لن يكونوا موجودين.

265. خلال هذه الإتصالاتِ الأوليةِ، علمتْ مجموعةَ المراقبة بـأن عـددا محـدودا جـدا مـن المسـؤولين الحكـوميين و الدبلوماسيين كانوا معنيين بقرارات مجلس الأمن بخصـوص الصـومال أو بانتـداب مجموعـة المراقبـة. بالإضـافة لـدعم اللقاءات بهذا الخصوص كما هو مطلـوب من اللجنـة علـى أساس مطابق للقرار 751 (1992) إصدار مـذكرة شـفهية إلـى الـدول الأعضـاء فـي 24 سـبتمبر/أيلـول 2009، تـذكر الدول بمسؤولياتها والتزاماتها.

266. أثناء فصلِ الإنتدابِ، أرسـلتْ مجموعـةَ المراقبـة 56 رسـالةَ حـول تشـكيلة واسـعة مـن القضـايا إلـى الـدول، منظمات دولية وعِدّة شركات خاصـة، مـن المجمـوع الكلـي لهـذه الرسـائل ، 22 رسـالة متعلقـة بتتبـع الأمـن و مـداخل التجـارة بالسـلاح، 17 لمهمـات مجموعـة المراقبـة، 10 للقرصـنة و 7 للطيـران مـن و إلـى الصـومال. كمـا فـي 2 فبراير 2010، فقط 27 رسالة تم استلام رد عليها.

140 مجموعة مراقبة زارت مكتبَ الرئيسِ في أغسطس/آبِ 2 2009 وإستقبلت مِن قِبل مسؤولين في وكالة الأمن القومي. في المناسباتِ الأخرى، مجموعة المراقبة إجتمعتْ بوزراء الدفاعِ والأمن في الحكومة الإتحادية الإنتقاليِة، بالإضافة إلى مدير عامِ وكالة الأمن القومي، المفوّض في الشرطةِ ورئيسِ الهجرةِ،

267. حصلت مجموعة المراقبة على أكبر تعاون في قضية القرصنة من عدة دول أعضاء والمنظمـات البحريـة الدوليـة والمكتب البحـري الـدولي، قـوات الإتحـاد الأوروبـي الدوليـة والأنتربول الذين قدموا مساعدات ثمينة، إنه مـن الضـروري أن تكون لدى مجموعة المراقبـة علاقـات مماثلـة مـع حلـف الشـمال الأطلسـي والتحـالف بقيـادة الولايـات المتحـدة الأمريكية للقوات البحرية (تي أف 151) و تنسـيقات أخـرى مع القوات البحرية في المنطقـة فـي المسـتقبل. المنظمـة

الدولية للطيران المدني قدمت أيضا مساعدة ثمينة فيما يتعلق بمعلومات الطيران.

268. عموماً، التعاون مع الحكومات فيما يخص التعرف على الأسلحة و تتبعها كان غير كاف.

269. التعاون في النواحي الأخرى حدد بشكل كبير من الدول و المنظمات المشتركة في الدعم لمؤسسات الأمن الصومالي كانت ممانعة عموما لإشعار اللجنة كما هو مطلوب في القرار 1772 (2007)، أو لإشراك مجموعة المراقبة في المعلومات.

270. بإستثناء جيبوتي، التعاون مع حكومات الجوار كان مخيبا للآمال خاصة مع حكومات، كينيا وإثيوبيا التي أخفقت في الرد على طلبات مجموعة المراقبة حول المعلومات التي كانت ستساهم بشكل ملحوظ في التحقيقات[141]. قدمت الحكومة الاتحادية الانتقالية معلومات مفيدة جدا. و توصي مجموعة المراقبة بشدة على أن التعامل في المستقبل مع هذه الحكومات الثلاثة يجب أن يحسن و يقوى.

141إستثناء بارزواحد كَانَ قسمَ تحقيقات شرطةِ كينيا الجنائية، الذي زوّدَ مجموعةِ المراقبة بالمساعدة الثمينة. قسم تحقيق صومالي لاند الجنائي (بربيرا) زوّدَ مساعدةَ إستثنائيةَ أيضاً في تحقيقاتِ مجموعةِ المراقبة عن القرصنةِ.

271. في تحقيقاتِها فيما يخص المقاولين الرئيسيين للدبليو أف بي واجهت مجموعة المراقبة عدم تعاون و عرقلة من مكتب الدبليو أف بي الصومالي، وهذا الأمر تحسن بعض الشيء فقط بعد تدخل مفتش الدبليو أف بي العام أثناء

تحقيقـاته الخاصـة عـن الإنحـراف، علاوة علـى ذلـك فـإن مجموعـة المراقبـة لـم تنبـه عـن عمـل المتابعـة بخصـوص القضايا التي رفعت عن الدبليو أف بي و لم تسـتلم التقريـر الكامل للتحقيقات التي تعهدت بها في 2009.

8. الملاحظات و الاستنتاجات

272. إنّ المأزقَ العسكريَ الحاليَ في جنوب الصومال هـو على الأقل إنعكاس لقوة المعارضة منه من ضعف الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة. فمنـذ ترشـح الشـيخ شـريف للرئاسـة وانسـحاب القـوات الإثيوبيـة فـي وقـت مبكـر مـن 2009،المجموعـات المسـلحة المعارضـة (بشـكل خـاص الشباب) فقدت قاعدتها الشعبية الداعمة وأضـعفت بشـكل كبير. و عند الضـرورة، أصـبحت أكـثر اعتمـادا علـى النفـس أيضـا، بينمـا تَعتمـدُ الحكومـة الإتّحاديـةُ الإنتقاليـةُ علـى المساعدةِ الأجنبيةِ وقـوات الإتحـاد الإفريقـي لبقائهـا، تعتمـد المعارضـة علـى " النظـام الضـريبي" والإبـتزاز، والشـبكة الدولية المتطورة للنشطاء ودعاة جمع الأمـوال للكفـاح. ولا يزال المقاتلون الأجانب يمثلون مصدرا مهمـا للشـباب رغـم أعدادهم الصغيرة. لكن مهارات أولئك الأجانب ساهمت مرة واحدة في جعل المعـارك علـى نحـو متزايـد تكسـب لصـالح الصوماليين.

273. تردّد الحكومة الإتّحاديةِ الإنتقاليةِ في صياغة شراكات فعالة مع الحلفاء المحليين المحتملين نتيجة الحذر السياسي الداخلي بدلا من الضغوط الخارجية على الرغم مـن تقـديم التدريب و المساعدة الأجنبية، تبقى قـوات الأمـن الحكوميـة فاسـدة و مشوشـة وغيـر مـؤثرة (مركبـة مـن المليشـيات

الشعبية المستقلة الموالية إلى المسؤولين الحكوميين الكبار وضباط الجيش الذين يربحون من عمل الحرب و يقاومون تكاملهم تحت القيادة الوحيدة، كنتيجة، المساعدة الخارجية للحكومة الاتحادية الانتقالية تواصل العمل كمنفذ لحظر التسلح العام و الكامل، الذي من خلاله تصل كل من الذخيرة و الأجهزة والمهارات إلى مجموعات المعارضة المسلحة، رغم صعوبة التحقيق فإنه من المعقول جدا أن تكون الحكومة الاتحادية الانتقالية مصدرا أكثر أهمية للأسلحة و الذخيرة من الضامنين الأجانب لخصومها. الحكومة الانتقالية الاتحادية تريد المزيد من المصادر الخارجية الإضافية، لكن نجاح المجهودات العسكرية يتمحور أكثر بكثير على مراودة الحلفاء المحليين، فيتحسن تماسك قطاع الأمن ويتحسن الإنضباط وينخفض الفساد.

274. على نفس النمط، بند دعم سلطات بونتلاند للقرصنة ليس سلوكا سيئا فقط لكن خطر أيضا في انتقال وسائل القرصنة المضادة و أجهزتها للميليشيات المسلحة بنفسها. المعركة ضد القرصنة يمكن جدا أن تكون متقدمة علميا باحتجاز الزعماء الحاليين لبونتلاند المسؤولين عن تواطئهم في ظاهرة القرصنة بشكل منفرد أو بشكل جماعي. وتمسكهم بنفس المعايير التي تستعملها صومالي لاند المجاورة. التي تحاكم وتتابع القراصنة بحماسة أصيلة. شبكات القرصنة الصومالية المركزية تعمل من إكساردیري و هوبويو، حيث تواصل التحدي، لكن حليف قرصنة مضادة موثوق به في بونتلاند سيكون بدون نقاش أكثر شيء ثمين من إقحام أصول بحرية أكثر في المعركة.

275. تعليق عملياتِ دبليو إف بي في مُعظم جنوب الصومال، بينما المثير هو توفير فرصة لتأكيد المسؤولية الأكبر والسيطرة على طرق المساعدة الغذائية. التحرك ببساطة لايجب أن يكون بإعادة تحويل العمليات من الشباب إلى الحزب الإسلامي مثل أفغوي

الذي سَيُعزّزُ الديناميكا الحاليةَ بين دبليو إف بي، والمقاولين الرئيسيين ومجموعات المعارضة المُسلَّحة. بالأحرى، دبليو إف بي يَجِبُ أَنْ يَتّخذَ خطواتَ فوريةَ لفكّكْ الإحتكارَ الواقعيَ الذي إحتكرَ عملياتَه الصوماليةَ لعدة سنوات، ولإبْعاد نفسه مِنْ مصالحِ وأفرادِ العملِ التي اصطفت بشكل ظاهر مع المجموعات المسلحة أو النشاطات الإجرامية، أي شبكة شفافة و متنوعة من المقاولين ستخدم ليس فقط في تحسين المنافسة و لكن من المحتمل في خفض التكلفة و أيضا في نشر المنافع المالية بإنصاف أكثر في الإقتصاد الصومالي.

276. أخيراً، العولمة المُتزايدة للنزاعِ الصوماليِ، خصوصاً من خلال التسرّبِ المتطرّفِ مِنْ مجاميعِ الشتات، تشكل مشكلة جديدة و معقدة، جزء من الحل يحتاج إلى الملاحقة الجدية للأشخاص الزعماء، المجندين و الجامعين للأموال باستعمال القوانين الداخلية المتوفرة أو بتعيين للإجراءات الموجَّهةِ تحت القرارِ 1844 (2008). تحدي كبير آخر بعيد يتضمن فهم لماذا أصبح العديد من الشبان الصوماليو الأصل شديدو التأثر بالأصولية و التجنيد في وطنهم الأم و التوجه إلى الأسباب الأساسية.

9 . التوصيات

277. تَوصي مجموعةَ المراقبة بأنّ يذكر مجلس الأمن وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في الصومال بأنه يجب عليهم أن يقوموا بتزويد مجموعة المراقبة بالمساعدة الضرورية بما في ذلك وصول الرحلات الجوية للخدمات الإنسانية.

أ. التهديدات للسلام و الأمن.

278. مجموعة المراقبة تَوصي بأن:

(أ) على اللجنة أن تبدأ بدون أي تأخير تعيين الأفراد و الكيانات المقترحة من طرف مجموعة المراقبة أو البلدان الأعضاء للإجراءات المستهدفة تحت قرار مجلس الأمن 1844 (2008) و/أو القرار 1907 (2009).

(ب) إلحاقا ببنودِ القراراتِ 1844 (2008)ـ و 1907 (2009)، حكومة أرتيريا يَجِبُ أَنْ تُوقفَ أيّ إعانات مالية إلى أعضاء التحالفِ لإعادة تحريرِ الصومال أسمرة وأيّ مجموعاتِ معارضة مُسلَّحة أخرى حالياً مقرّها في أسمرة، إلغاء و/ أَوإبطال أي جوازات إيريتيرية يحملها أعضاء تلك المجموعاتِ وتَسْمحُ للتفتيشِ الدولي لأيّ وسائل مزعومة تستَخدمَ لتدريب المجموعات المُسَلَّحةِ في الصومال و المنطقة.

(ت) تَتّخذُ حكوماتَ الإتحاد الأوربي خطواتَ مستعجلةَ للتَحقيق في قياس حوادث احتيال الهجرة وأخذ الاحتياطات لتحسين وظائف القنصل المنسق بين سفاراتهم في شرق إفريقيا. الأعمال الموصّى بها تَتضمّنُ إشتراك بالمعلومات فيما يتعلق بطلباتَ التأشيرةِ؛ ومنع يَجِبُ أَنْ يُوْضَعَ على

الوزراء الصـوماليون وأعضـاء البرلمـان والمسـؤولون الـذي يَحتالون في طلبات السفرِ.

ب. إنتهاكات حظرِ التسلح

279. مجموعة المراقبة تَوصي بأن:

(أ) اللجنة يَجِبُ أَنْ تُراجعَ نظامَ إستثناءِ حظرَ التسلح، بالأخـذ فـي الحسـبان ملاحظـات مجموعـة المراقبـة فـي التقريـر الحالي:

بشكل مُحدّد:

(1) يجـب أن يعيـد المجلـس النظـر فـي اسـتثناءاتَ حظـرِ التسلح ويَجِبُ أَنْ يُوضّحَ ما

يتعلق بمسؤولياتِ المنظمات الإقليميـةِ الفرعيـةِ والإقليميـةِ والدوليةِ؛

(2) شـركات أمـنِ خاصّـةِ تَشـتغلُ فـي الصـومال يَجِـبُ أَنْ تطلّبَ إستثناءات لعملياتِها مـن أي حكومـةِ مضـيّفِة لهـم أو من الحكومة التي تواصلت معهم لتقديم خدماتهم.

(3) اللجنـة يَجِـبُ أَنْ تَطْلـب مـن الـدول الأعضـاء أن تنبـه شركات الأمـن والـدفاع المسـجلة فـي بلـدانهم بـأن حضـرا للتسلح يطبـق فـي الصـومال ولـه علاقـة بقـرارات مجلـس الأمن.

(ب) اللجنـة يَجِـبُ أَنْ تُمـارسَ ضـغطا للإلـتزام باسـتثناءات حظر التسلح، بشكل محدد:

(1) الرئيس يجب أن يرسل رسائل باسم اللجنة لكل البلدان التي تم ذكرها سابقا (فوق) حول كل الانتهاكات الجوهرية والتقنية لحظر التسلح. أسماء البلدان هي: أريتريا، إثيوبيا، كينيا، السودان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، يذكرهم بمسؤولياتهم عن الأمن وفقا لقرارارت مجلس الأمن و تلفت انتباههم عن النتائج المحتملة لعدم التزامهم.

(2) مجلس الأمن يَجِبُ أَنْ يَطْلُبَ من أميسوم تفتيش مزادات الأسلحة و الذخيرة التي تم الحصول عليها بموجب قرار المجلس 1772 (2007) الفقرة 11 (ب) و 12، حتى يتأكد من أن كل تلك الأسلحة والذخيرة تم تقييدها ولتقاسم هذه المعلومات وفقا لأسس منتظمة مع مجموعة المراقبة.

(ت) اللجنة يَجِبُ أَنْ تُذكّرَ الدول الأعضاء يمسؤوليتهم عن الآلة الدولية في تمييز وتتبع وفي الوقت المناسب وبالأسلوب الموثوق، الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة المحظورة التي تبناها الجنرال للجمعية في قرارها 60/519.

(ث) يَطلّبُ مجلسَ الأمن من الدول والمنظماتَ الدوليةَ التي في حوزتها أسلحة وذخيرة أو مواد عسكرية سواء على أرض الصومال أو تتجه إلى أرض الصومال أو أنشأت في الصومال أن تقوم بتسجيل خصائصها المميزة و تبلغ بها مجموعة المراقبة. بموجب الفقرة 6 من قرار المجلس 1425 (2002).

(ج) يُخوّلُ مجلسَ الأمن القوات البحرية الدولية في خليج عدن و المحيط الهندي بما في ذلك القوات البحرية المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (تي أف 151)،

قـوات الإتحـاد الأوربـي البحريـة (عمليـة أطلنطـا – تـي أف 465) قوات النـاتو البحريـة (عمليـة درع المحيـط – تـي أف 508) الإسـتيلاء علـى أي أسـلحة تصـادفها أثنـاء عمليـاتهم لتحريم تهريب الأسلحة بشكل نشيط حسب قدرتهم.

(ح) أن اللجنة تتصرف وفقا لقرارها في إرسال مهمة إلى منطقة القرن الإفريقي، التي يقودها الرئيس لرفع درجة الوعي بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية و الإقليمية والقطاع الخاص فيما يتعلق ببنود القرارات 1844 (2008) و 1907 (2009) بشكل محدد توسيع انتداب مجموعة المراقبة.

ت. القرصنة

280. مجموعة المراقبة توصي :

(أ) القوات البحرية الدولية في خليج عدن و المحيط الهندي بمـا فـي ذلـك القـوات البحريـة المتحالفـة بقيـادة الولايـات المتحدة الأمريكية ، قوات الإتحـاد الأوربـي البحريـة (عمليـة أطلنطـا) قـوات النـاتو البحريـة (عمليـة درع المحيـط)، مطالبـة بإرسـال أي معلومـات ذات علاقـة بحجـز الأسـلحة وأمتعة القراصنة إلى مجموعة المراقبة.

(ب) مجلس الأمن يَدْعو سـلطات بونتلانـد لإظهـار إخلاصـها فـي قتـال القراصـنة باعتقـال وتسـليم القراصـنة الزعمـاء المعروفين في البلدان الأجنبية ومؤيديهم وخبرائهم الماليين، لتنفيـذ الإجـراءات اللازمـة ضـد الزعمـاء القراصـنة الـذين يساعدون أو يحرضون على أفعال القرصـنة أو مـن يسـتفيد

من إيرادات القرصنة ولمنع دعم قطاع الأمـن فـي سـلطات بونتلاند حتى يكون هناك تحسن ملحوظ.

(ت) يُشجّعُ مجلـسَ الأمـن الـدول الأعضـاء لتقـديم طاقـات لبنـاء وتـدريب و أشـكال الـدعم الأخـرى لعمليـات الحكومـة الاتحادية الانتقالية و خفر سواحل صومالي لاند بالإضافة إلى الفروع الأخرى من أجهزة الأمن التي تعمل في المعركة ضد القرصنة.

(ث) كُلّ الدول الأعضاء التي تشارك فـي عمليـات القرصـنة المضادة على سـاحل الصـومال عليهـا الأخـذ بعيـن الإعتبـار انتشـار سـفن الفـرق العدليـة العسـكرية المتدربـة أو خفـر السواحل المتدربين لتحسين المجموعـة و لتسـجيل وحفـظ الدلائل.

ت. إعاقة المساعدة الإنسانية

281. مجموعة المراقبة تَوصي بـ:

(أ) أن يحفز مجلس الأمـن البـدأ بصـدق التحقيـق المسـتقل لمكتب الـدبليو أف بـي فـي الصـومال بالصـلاحية فـي تحـر إجراءات العقـود، الممارسـات بمـا فـي ذلـك أي ممارسـات تمييزية ومعاملات تفضيلية لأخذ تقييم واقعي دقيق لعمليـات التوزيع و لعمل التوصيات التالية:

(ب) على الدبليو أف بي أن يراجع معاملاته الداخلية لتأمين تنويـع العقـود بحـق ولضـمان الإشـراف القيـم مـن مكتـب الصومال والشفافية في التعديلات التنظيمية.

(ت) تشجيع فريق الأمم المتحدة لموقع جديد لضابط إدارة المخاطر لإجراء عناية لازمة وصارمة فيما يتعلق بالشركات التي ستمنح عقود رئيسية و فرعية لها، باعتبار من يدير حاليا تجارة تخالف ما هو معروض قانونيا كمسؤول.

(ث) فريق الأمم المتحدة في الصومال وفريق الأمم المتحدة الداعم لمكتب الأميسوم والمكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال مع مجموعة المراقبة عليهم أن يطوروا وسائل الإشتراك في المعلومات فيما يخص مجتمع المؤسسات الصومالية المتعاقدة مع الأمم المتحدة، والمعتبرة للتقسيمات العشائرية/الإجتماعية ، التجارية والسياسية.

(ج) على فريق الأمم المتحدة في الصومال التشاور مع مكتب دعم الأمم المتحدة للأميسوم، و المكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال ومجموعة المراقبة لعمل قاعدة للبيانات لرجال الأعمال، و شركائهم و شركائهم الفرعيين المنخرطين في إتقديم أو تمويل المجموعات المسلحة، أو الذين قاموا بممارسات فاسدة تحت سياق عقود الأمم المتحدة، التدقيق المالي هو فقط أحد الوسائل لتمييز الفساد. والتحقيقات المنتظمة بعد عمل كتابي رسمي ضرورية و عملية.

(ح) قسم الأمن والسلامة للأمانة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة بالصومال و (الأن جي أو) (المنظمات الغير حكومية) عليهم أن يؤسسوا قاعدة للبيانات للأفراد الذين تم تصنيفهم كجناة أو مسهلين لاختطاف عمال الإغاثة لجعلهم في قائمة سوداء أو اتخاذ إجراءات ضدهم.

الملحق الأول

الأسلحة و الذخيرة

أنواع الأسلحةِ التي استخدمت في الصراع الصومالي لم تمثل صفقة عظيمة خلال العقدين الماضيين (إرث من نظام سياد بري و الحرب الباردة) تتضمن بشكل رئيسي الأسلحة الخفيفة و المتوسطة التي أنتجت في الخمسينات و الستينات من طرف بلدان الكتلة الشرقية، هذه الأسلحة شائعة عند كل الأطراف المتحاربة ومشتركة بشكل كبير من خلال مستوى التجارة المحلي الثابت. الأسلحة التي تم إعطاؤها أو تسليمها إلى الصومال خلال فصل النزاع استبدلت أو تم توسيعها في الشحنات الموجودة بالأصل. عموما لم يقوموا بتطوير أو ترقية نوعية الأسلحة قيد الإستعمال على ساحة المعركة.

الكميات الصغيرة للأسلحة الغربية الصنع في نفس الفترة تقريبا لا تزال قيد الإستعمال، على أية حال غياب الذخيرة المتوفرة بسهولة لهذه الأسلحة تجعل منها أسلحة أقل شعبية في صفوف المجموعات المسلحة.

إقتفاء أثر هذه الأسلحة صعب جدا، العديد من الأسلحة صممت و أنتجت في الإتحاد السوفيتي السابق والتي أجيز تقليدها على نحو واسع. السجلات الخاصة بصناعتها وبيعها و

تصديرها قد اتلفت، والسلسلة التي وصلت مـن خلالهـا إلـى الصومال يمكن أن يكون مستحيلا معرفتها.

البنادق الهجومية

إنّ الأنواعَ الأكثر شيوعاً مِنْ البنادق الهجوميـةِ الـتي وجـدت في الصومال هي:

- أي كْي إم (روسيا).
- نوع 56 (الصين).
- هيكلر و كوخ جي 3 (ألمانيا).
- إس أي آر 80 (سنغافورة).
- إم 16 (الولايات المتحدة الأمريكية).

في حالاتِ المقاتلةِ، البندقية الهجومية من نـوع أي كْـي هـي السلاح الرئيسي المستعمل من قبل المجموعـات والقـوات المسلحة في الصومال و تعتقـد مجموعـة المراقبـة إلـى أن هذا يعود لأن الرصاص للإي كي أم 43 مصنع بشكل واسع و من السهل الحصـول عليـه فـي السـوق السـوداء منـه مـن الذخيرة الأخرى مثل الـ 5.56 مم (لحلف شمال الأطلسي) للأم 16.

بالإسـتناد إلـى الصـور والفيـديوهات العديـدة إضـافة إلـى التحقيقات الميدانية تعتقد مجموعة المراقبـة بـأن النـوع 56 هو الأكثر شيوعا في البنادق الهجومية حاليـا فـي الصـومال.

وهذا يفسر حقيقة في أن نوع الـ 56 أقل كلفة (تقريبا 350 دولار أمريكي) من الإي كي أم الروسية (التي سعرها بين 1000 و 2000 دولار أمريكي) وتستعمل نفس الذخيرة 7.62مم/39 كما صنعت السوفييت الإي كي 47 أو الإي كي أم.

الرشاشات الخفيفة

لم تلاحظ مجموعة المراقبة الإستعمال الكبير للرشاشات الخفيفة مثل الأر بي كي أو الآر بي دي، التي اشتقت من البندقية الإي كي الهجومية بالرغم من أن هذه الأسلحة تستعمل نفس الذخيرة للأم 43، كما لنوع الإيكي.

الرشاشات للإستعمال العام (الجي بي أم جي)

لاحظت مجموعة المراقبة بأن البي كي هو النوع الوحيد من (الجي بي أم جي) هو النوع المستعمل عموما في الصومال، و هو سلاح مفضل للجماعات المسلحة المعارضة لقتال الشوارع. هو سلاح موثوق به، خفيف نسبيا (9كغ) ويستعمل ذخيرة الـ 7.62مم/54 بمدى يصل إلى 600 متر، أحزمة الذخيرة يمكن أن تحمل في علب مستديرة لحجم 250، وفي علب للقدرة عالية (للدبابات) (للبي كا تي) أو في محازن لـ 100 طلقة تربط بالجانب السفلي لحامل البندقية. في الصومال، المقاتلون عموما لا يستعملون المخازن لكن يحملون أحزمة الذخيرة.

رشاشة بي كْي نُسِختْ على نحو واسـع، ومـن بيـن البلـدان التي قامت بتصنيع هذا السلاح الصـين و بلغاريـا و رومانيـا و كازاخستان وصربيا.

الأسلحة المضادّة للدبابات

القنابل التي تعمل بالدفع الصاروخي (أر بي جي)

آر بي جي -7 وتقليـده (بشـكل خـاص آر بـي جـي الصـيني الصنع 69) متكيّف بشكل جيد جداً

مع ساحة المعركة الصومالية. كفؤ ضـد السـيارات المدرعـة في المناطق الحضرية، هذا السلاح المحمـول علـى الكتـف المضاد للدبابات سهل نقله و مشـهور بكلفتـه المنخفضـة ، هذا السلاح يحتاج إلى تدريب أساسي، استعمل بشكل واسع في النزاع الصومالي.

الأر بي جي سلاح مصنع على نحو واسع ومصنف فـي أكـثر من 40 بلـد (جـدول المنظمـات و الأسـلحة تـي أو أنـد إي) إضافة للتصـنيع الروسـي هنـاك تصـنيع فـي بلغاريـا والصـين وإيــران والعــراق و رومانيــا وباكســتان.[142] خلال فصــل الإنتداب فتشت مجموعة المراقبة نسخا بلغاريـة و صـينية و روسية من هذا السلاح في الصومال.

أغلب قنابلِ آر بي جي المشاهدة في الصومال هي من النوع الحرارِي (بي جي 7 في)، (بي جي 7 في) أو قنابل الـ (بي جي 7 في أم). سعر القذيفة الواحدة في السوق لنوع (البي جي 7 في) في الصومال تخمن بـ 50 دولار أمريكي.

بي جي 7 في	بي جي 7 في أل	بي جي 7 في أر

سنة اعتماده	1961	1977
قطر الرأس الحربي	85	93
الوزن بالكيلوغرام	2.2	2.6
المدى الفعال بالأمتار	500	500
اختراق الدروع بالمليميتر	260	500

142 جان ديفنس، المقال حول الآر بي جي.

ذخيرة الآربي جي حساسة للرطوبة و درجات الحرارة و من الضروري أن تخزن و تحفظ بشكل مناسب. قنبلة مصنعة بشكل جيد ومغلفة بشكل جيد أيضا يمكن أن تستعمل لمدة أقصاها 5 سنوات. القنابل المتوسطة النوعية حتى وإن كانت مغلفة بشكل ممتاز يكون استعمالها لحد سنتين. في الظروف الصومالية، أين تكون شروط الحفظ والتخزين بدائية، هذه الخصائص تعني أن هناك حاجة متواصلة لتجديد الكميات المخزنة من المصادر الخارجية.

كارل غوستاف 84 مليمتر

هذا السلاحِ صُنِعَ أولياً في السويد في 1948، وإشتقَّ مِنْ بانزرشرك الألماني، ووزع واستعمل بشكل واسع، لقد انتشر كارل غوستاف بعد دوره الأول ضد الدبابات بإستعمالِ التفجر المتجزء الدوري القوي. العائق الوحيد لهذا

السلاح هو وزنه [143]– الذي يفوق وزن منافسه الآربي جـي 7 بشكل كبير. في كل الأحوال يعتـبر الخـبراء كـارل غوسـتاف سلاحا موثوق به ومصـمم للعمـل لمـدة حيـاة طويلـة تحـت ظروف مضادة" [144].

الصورة المعروضة أسفل تبين نموذج إم 2 مع ذخيرة شوهد في وسط الصومال.

143 النسخة الأولية إم 2 سي تزنُ 14,2 كيلوغراماً مما يقلل حركة المقاتلِ.
144 دفاع جانز، مقالة على البندقيةِ كارل غوستاف.

الصورة التالية، أَخذَ أثناء عرض عسكري في 1 يناير 2009، تبين متمرد مجهز بكارل غوستاف أم 2 (145)

http://www.youtube.com/watch?v=v3pwOMAV_qc [145]

بندقية البي 10

البي 10 كثيرة الإستعمالُ في الصومال. دَخلت إلى الخدمة في الإتحاد السوفياتي في 1954 وتم نسخها من طرف الصين كنموذج الـ 65-1، هذه بندقية لـ 82 مم و يمكن أن تطلق 5 إلى 7 دورات في الدقيقة.

بالرغم من أن بي -10 توقف إنتاجها في الإتحاد السوفييتي في 1960 إلا أنها بقيت تعمل في عدة بلدان أخرى. النموذج المعروض في الصورة هنا هو للنسخة الصينية، محمولة من قبل أحد جنود الشباب في استعراض في 1 يناير 2009.

ا

أسلحة مسحوبة و مستعملة

دي إس إتـش كْـي (ديكتيـاريف شـباغن) آلـة سـلاح ثقيلـة (إيتش أم جي)، 12.7 مم.

الدي أتش كي 12.7 مم مستعمل مـن قبـل جميـع أطـراف النزاع، و هو في غالب الأحيان مركب على سيارات (تقنية). صنع قبل الحرب العالمية الثانية ووزع على نحو واسـع أثنـاء الحرب الباردة، و قد توقف إنتاجه، الإختلافات في الدي إس أتش كي كانت دائما و لا تزال، تم تصنيعه فـي بلـدان مثـل: الصين (نموذج 54)، إيران (مجموعة صـناعة الـذخيرة نـوع أم جي دي 12.7)، باكسـتان (مصـنع مدفعيـة باكسـتان نـوع 54 مرخص مـن الصـين)، رومانيـا (روم أرم) و يوغوسـلافيا السابقة.

الإيتش أم جـي يسـتعمل ذخيـرة 12.7 مـم/108 والـتي تـم تصنيعها في عدد من البلدان بمـا فـي ذلـك بلغاريـا، الصـين، تشيكوسلوفاكيا السـابقة، ألمانيـا الشـرقية السـابقة، مصـر، هنغاريا، الهند، إيران، كوريا الجنوبية، بولندا، رومانيا، روسـيا، سوريا، و يوغوسلافيا السابقة (و أستكملت بعـدها صـربيا) [146].

لا يوجـد قاعـدة بيانـات مفهومـة للشـركة الصـانعة لهـذه الذخيرة، مما يجعل أمر التتبع أمرا معقدا للغاية.

146 http://www6.janes.com.

كْي بي في (كروبنوكـاليبرانجي بولمـات فالـديميروفا) 14.5 مم آلة سلاح ثقيل.

(الدي أس إيتش كي) و (الكي بـي فـي) يتـم تركيبهمـا فـي غالب الأحيان علـى السـيارات وتنتشـر كـدعم للمشـاة عنـد جميع الأطراف في النزاع.

نموذج (الكي بي في) 14.5 مم سلاح قديم أنتـج بدايـة فـي الخمسـينات، يمتلـك هـذا السـلاح نسـخة للمشـاة و أخـرى مضادة للطيران و أخـرى للـدبابات. فـي الوضـع الصـومالي فإن هذه الأسلحة تم إعـادة تكريرهـا مـن ترسـانة الحكومـة الصومالية ما قبل الحرب.

ومثل العديد من الأسلحة السوفيتية الأخرى فإن (الكي بي أف) تم نسخه على نحو واسع (بشكل خاص من قبل الصين التي تنتج نوع 56)

الصورة في الأسفل أخذت أثناء استعراض لجيش الشباب في شمال مقديشو في 1 يناير 2009.

<u>أسلحة خفيفة مضادة للطيران (أل إي إي جي) و أسلحة ذاتية مضادة للطيران (أس بي أي أي جي)</u>

بالرغم من أنها صنعت لتكون فعالة ضد الطائرات، هذه الأسلحة يمكن أن تستعمل فقط ضد السيارات المدرعة، أكثر الأنواع المنتشرة في الصومال هي الزاد أس يو-23 و الـ 37 مم.

وفقا لجينز، الزاد أس يو 23 تم تطويره في آواخر الخمسينات لكي يصل إلى الأهداف المنخفضة للطائرات على مدى مقداره 2.5 كيلومتر بالإضافة إلى السيارات

المدرعة على مدى يفوق الـ 2.5 كيلومتر [147]، صممت بداية ببراميل توأمية (الزاد أس يو 23-2) والتطوير الذي تبعه وصل إلى نموذج بـ 4 براميل توأمية معروفة بـ " شيلكا" (زاد أس يو 23-3) منذ 1983، شركة أرسنال جوينت ستوك البلغارية (جي أس سي أو) قامت أيضا بتصنيع التوأم الروسي ذو الـ 23 مم المضاد للطائرات بما في ذلك ذخيرته.

يطلق المدفع عادة نوعين ثابتين من الذخيرة: 23 *153 مم، مستوى عالي من راسم الإنفجار الحارق (أتش إي أي – تي) و درع ثاقب راسم حارق (إي بي أي تي)، بسرعة 970م/ثانية و نسبة دورية لإطلاق النار من 1600 إلى 2000 دورة في الدقيقة. رغم أن النسبة القصوى الفعالة لإطلاق النار هي حوالي 400 دورة بالثانية.

تَستعملُ القوّات المُسَلَّحةُ والمجموعاتُ الصوماليةُ أيضاً إم 1939ـ 37 مم البندقية المضادة للطائرات التي تم إنتاجها بداية في روسيا قبل الحرب الباردة الثانية و تم تصنيعها أيضا في بولندا، الصين (نموذج 55) و كوريا الجنوبية. حسب جينز فإن الجيش الصومالي الوطني السابق كان يمتلك 180 من هذه الأسلحة.

ZSU-23-4 147

الهاونات

جميع الأطراف في النزاع استعملت الهاونات في المعـارك، خاصة الـ 60 مم و الـ 82 مم. فـي ديسـمبر 2009 ، قـوات الأميسوم لاحظت و لأول مرة استعمال نوعية الـ 120 مـم، من طرف مجموعات المعارضة المسلحة.

تحـاول المجموعـات المعارضـة المسـلحة عـدم اسـتعمال الهاونات كدعم للقتال و لكن بالأحرى لمضـايقة و إثـارة نـار الإنتقام عند التي أف جي و قوات الأميسوم.

علاوة علـى ذلـك، تَعتقـدُ مجموعـةَ المراقبـة بـأنّ مخـازن الذخيرة لقنابل الهاون عند مجموعات المعارضة قليلة جـدا،

حيث تحتـوي حـواجزهم فـي النـادر علـى 10 دورات، وفـي أغلب الأحيان من 3 إلى 5 فقط.

يشير فلم الفيديو بأن المتمردين يستعملون هاونـاتهم بـدون مشاهد (ربما لأن الأنابيب قديمة وكان الإعتناء بها ضعيفا، و ربما أيضا بسبب قلة التدريب، لهذا النتيجة، القصف لا يكون دقيقا و في أغلب الأحيان يصيب المدنيين).

الصورة في الأسفل أخذت أثناء إستعراض عسكري للشباب في 1 يناير 2009، تعرض هاون مـن نوعيـة 60 مـم بـدون صحن أو مشاهد (للبصر).

الصورة أسفل تعرض قذائف 82 مم، عثر عليها في جنوب وسط الصومال في 2007 – 2008.

العبوات الناسفة (أي إي دي أس)

بالرغم من أن العبوات الناسفة يمكن أن تختلف كثيرا في الشكل إلا أنها تبقى مركبة من نفس المكونات: نظام أو مصهر تلقين، مفجر، مولد كهربائي للمفجر، وحاوية. بعض العبوات الناسفة (خاصة تلك التي يحملها الإنتحاريون) يمكن أن تكون مجهزة بزناد ثانوي أو ضمان للسماح بالتحكم بالتفجير.

كما هو معروض في الصورة أسـفل، العبـوات الناسـفة فـي الصومال يمكـن أن تسـتخرج مـن الـذخيرة العسـكرية مثـل قذائف الهاون (الصورة رقم 1) أو الألغام المضادة للـدبابات (الصورة رقم 2).

الصورة رقم 1

الصورة رقم 2

بمرور الوقت ، شهدت الصومال إستعمالا للعبوات الناسفة الأكثر حنكة مثل المثال في الصورة 3، الذي يتمثل بداخل مطفأة حريق، و استخدام جهاز هاتف نقال لتفجير العبوة عن بعد. إن أثر الهاتف لا يزال يرى واضحا في ختم الإسمنت، استعمال دراجة بدون مفتاح بخارية تسمح ببدأ النظام تفجير العبوة الناسفة، هذه الطريقة تستعمل بشكل كبير، وذلك منذ أصبحت شبكات الهاتف الخلوي في الصومال عديمة الثقة.

الصورة رقم 3

تؤكد مصادر مجموعة المراقبة بأن أكثر العبوات الناسفة التي تم العثور عليها وتفتيشها والتي تستعمل في جنوب الصومال تحتوي على مسحوق التي أن تي مما يجعل التخمين بأن المادة المتفجرة تم استعمالها من القذائف و الألغام العالية الإنفجار، مسحوق التي أن تي يعطي إنفجارا منخفضا من التي أن تي الخام. مما يجعل العبوات الناسفة أقل فعالية.

إستثناء بارز واحد فيما يخص العملية الإنتحارية التي نفذت في هرجيسا في 29 أكتوبر 2008.، فعلى الأقل أحد المواد المستعملة في هذا التفجير كانت تحتوي على زيت وقود نترات الأمونيوم (إي أن أف أو) (مادة متفجرة سائلة في أغلب الأحيان) يتم إنتاجها بالتخصيب. استغل المهاجمون في

الحقيقة فكرة أن العلب الرخيصة إذا ملأت بالسائل لن تجذب الإنتباه.

التطورات الأخرى في استعمال العبوات الناسفة في الصومال تكمن في الإستعمال المتسلسل للمتفجرات المتتالية، مثل الهجمات المتوازية الخمس في هرجيسا و بوصاصو في 29 أكتوبر 2008. أو الهجوم التوأم ضد مقر قوات الأميسوم في 17 سبتمبر 2009. الهجوم الأخير فشل في دمج الفي بي أي إي دي أس مع مفجر القنابل العادي بلباس المتفجر، لكن القتل جاء من جراء انفجار الفي بي أي إي دي أس قبل أن يتمكنوا من تفجير لباسهم، الزنادات الثانوية في لباسهم أيضا (مفاتيح الدجاج) التي كانت ستستعمل كجهاز تحكم في التفجير أخفقت في عملها على ما يبدو.

الملحق الثاني

أسلحة و معدات و مواد أخرى تم الإستيلاء عليها من عند القراصنة الصوماليين خلال عمليات القرصنة المضادة في 2009.

أثناء انتدابها قادت مجموعة المراقبة عدة حملات تفتيش عن الأسلحة و المعدات التي تم مصادرتها من عند القراصنة. [1] باستثناء محركات خارج المراكب، فإن معظم الأسلحة والمعدات التي وجدت مع القراصنة كانت قديمة و في حالة سيئة. [2].

تفتيش الأم جي في مركز الشرطة في ممباسا في 9 أكتوبر 2009.

1الأنواع التالية مِنْ الأسلحةِ وُجِدتْ بإنتظام مَع القراصنةِ الصوماليين أثناء حجزِ في 2009: المسدّسات، قنابل آر بي جي وقاذفات. توجدت الأجهزةُ بشكل دوري مِنْ القراصنةِ الصوماليين في 2009 أثناء حجزِ زوارق الهجومِ الصغيرةِ المُتضمّنةِ، تجهيزها بمحرّكات خارجية، سلالم، وقود، وخلية هواتف. وَجدَ أيضاً أثناء الحجزِ، وحداتَ جي بي إس، منظار، وثائق ومتفجرات.
2 كُلّ المحرّكاتِ الخارجيةِ التي صودرت كَانتْ من نوع ياماها اوندورو، حديثة و بحالة ممتازة.

عيّنة من الأسلحة و الذخيرة التي تم مصادرتها من عند القراصنة خلال عمليات القرصنة المضادة في خليج عدم و الحوض الصومالي

مسدسين توكاريف

ثلاثة بنادق هجومية من نوع كلاشينكوف

تفتيش مجموعة المراقبة في بربيرا: حفر سواحل صــومالي لاند لأتس كيو و سي أي دي أتش كيو، 11 أكتوبر 2009.

العميد عثمان جبريل هجار، رئيس خفر السواحل في صومالي لاند، بجانب زورق مهاجمة للقراصنة.

قنبلتي أربي جي مضادة للدبابات في حالة صدأ وقدم

أسلحة قرصان: بندقية هجومية صينية من نوع 56، هكلر و كوخ جي 3 الألمانين قاذفة صواريخ من نوع أربي جي 2 و رشاش أم جي 42 أو شبيه به.

السلّم الفولاذي الرقيق القابل للفصل لَحمَ على القمةِ بالقوسِ المعدنيِ في منطقةِ سي آي دي مقر، بربيرا

على ظهر زورق بمحرك ألي لحمل الوقود و الحاجيات (تمت مصادرته من عند ميليشيات فؤاد حنانو)

تفتيش مجموعة المراقبة في ميناء ممباسا وخفر سواحل أتش كيو في 27 أكتوبر 2009.

زورقان صغيران (نموذج عربي) مستعمل من قبل القراصنةِ لحَمْل الحاجيات و الوقود

زورق أبيض للهجوم استعمل من قبل القراصنة لمهاجمة المارة البحريون

المحركات الخارجية من نوع ياماها أندورو (نوع من المحركات الخارجية مستعملة بشكل كبير من طرف القراصنة الصوماليون)

حجز من ناف فور للإتحاد الأوروبي، ديسمبر 2009:

بندقيتان للهجوم من نوع كلاشينكوف

حافظة ومخازن كتف

بندقيتان هجوميتان من نوع كلاشينكوف

قذائف الهاون

قاذفة القنابل تعمل بالدفع الصاروخي من نوع آر بي جي-7

قنابل تعمل بالدفع الصاروخي المضادّة للدبابات

أكياس ويب للمخازن

ترسانة من الأسلحة و الذخيرة تمت مصادرتها من (باخرة أم)

زورق الهجومِ الصغير الأبيضِ بمحرك ياماها أندورو خارجي

السلّم الفولاذي الرقيق بالقوسِ المعدنيِ لَحمَ على القمةِ، مستعملة من قبل القراصنةِ لإِسْتِقْلال السُفُنِ.

<u>وثائق قرصان تم مصادرتها</u>

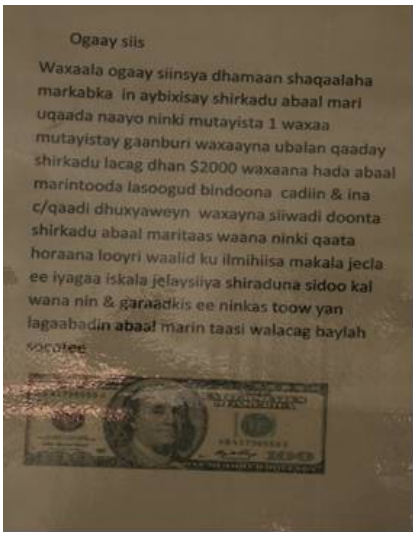
Ogaay siis

Waxaala ogaay siinsya dhamaan shaqaalaha markabka in aybixisay shirkadu abaal mari uqaada naayo ninki mutayista 1 waxaa mutayistay gaanburi waxaayna ubalan qaaday shirkadu lacag dhan $2000 waxaana hada abaal marintooda lasoogud bindoona cadiin & ina c/qaadi dhuxyaweyn waxayna siiwadi doonta shirkadu abaal maritaas waana ninki qaata horaana looyri waalid ku ilmihiisa makala jecla ee iyagaa iskala jelaysiiya shiraduna sidoo kal wana nin & garaadkis ee ninkas toow yan lagaabadin abaal marin taasi walacag baylah socotee

ملاحظة هامة

هذه الملاحظة الهامة لإشعار الطاقم بالتنبيهات التالية:

1. أيّ رجل، يقـوم بأخـذ شـيء مـن السـفينة خلال الفـترة (الساعة) الإنزال من السفينة بدون إذن مسـبق و تصـريح، سيغرم بـ 1500 دولار,

2- و أي رجل يدخل إلـى المكـاتب بـدون إذن سـيغرم 500 دولار.

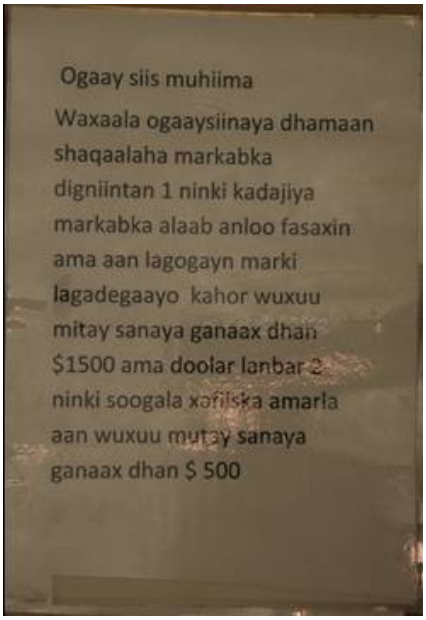

ملاحظة

الملاحظة: هذه لإشعار كل طاقم السفينة بأن الشركة قدمت جائزة أساس استحقاقها:

1. غانبوري (اسم قرصان) تم اختياره لها و تعده الشركة بـ 2000 دولار. ومثله جوائز مقدمة لكادين (اسم قرصان) و إينا عبد القادر دوحايوين (اسم قرصان) و ستواصل الشركة سياسة الجوائز للجميع. مثل ما يقول المثل (الآباء يحبون أبنائهم في البداية جميعا ثم الأبناء هم من يجعلونهم يحبون

واحدا أكثر من الآخر) كما تفعل الشركة، إنه حسب قدراتك التأهل إلى المكافأة بسهولة.

الملحق الثالث

نموذج عملِ قرصنة

النموذج المثالي للقرصنة كان منذ تقرير مجموعة المراقبة في ديسمبر 2008. (أس/2008/769). نجاح وتوسع ميليشيات القراصنة استوجب ترتيبات و ومعاملات تنظيمية جديدة. بالرغم من أن قيادة القرصنة لا تزال راسية في بونتلاند ووسط الصومال إلا أن الإنتماء للميليشيات البحرية و الإستثمار في عمليات القرصنة مفتوح لشريحة كبيرة من المجتمع الصومالي. يضمن نموذج العمل المنقى لكل مشارك في العملية إذا تمت بنجاح، نسبة مئوية واضحة المعالم أو نصيب من مال الفدية.

عملية قرصنة أساسية تتطلب على الأقل من 8 إلى 12 فرد من المليشيات مجهز ليبقى في البحر لفترات ممتدة من الوقت. على أمل اختطاف سفينة مارة. كل فريق يتطلب على الأقل زورقين للهجوم، أسلحة، معدات، حاجيات، وقود و من المفضل زورق للمساعدات. تكلفة العمليات يتحملها عادة المستثمرون والذين منهم من هو من القراصنة.

حتى تكون مؤهلا للعمل في القرصنة، المتطوع يجب أن يمتلك مسبقا سلاحا ناريا للإستعمال في العملية. من أجل هذه المساهمة، يحصل على التصنيف (أ) للاشتراك في أي ربح. القراصنة الذين يقومون بالتزويد بالقارب أو سلاح

أثقل، مثل الآربي جي أو رشاشات العرض العام فلـه الحـق فـي أسـهم إضـافية. وأيضـا القرصـان الأول الـذي يسـتقل السفينة التي يتم أختطافها له الحق في أسهم إضافية.

على الأقل إثنا عشر متطوع آخر مطلوب منهـم كجنـود فـي المليشـيات تـأمين الحمايـة علـى الأرض إذا تـم اختطـاف السفينة، إضافة إلى ذلك، كل فرد من فريق القراصنة عليـه أن يحضر شريكا أو قريبا له حتى يصبح جزءا من هذه القـوة على الأرض. جنود الميليشـيات يجـب أن يمتلكـوا أسـلحتهم الخاصة، و يحصـلون علـى المرتبـة (ب) فـي الأربـاح (عـادة مبلغا ثابتا مساويا بالتقريب لـ 15 ألف دولار أمريكي).

إذا تـم اختطـاف السـفينة بنجـاح و تـم تحويلهـا لترسـو، القراصـنة و جنـود الميليشـيات يحتـاجون إلـى الطعـام و الشـراب و القـاط والملابـس الجديـدة والهواتـف الخلويـة ووقت في الهواء الطلـق...الـخ. والطـاقم المختطـف يحتـاج أيضا لذلك. في معظم الحالات هـذه الخـدمات يتـم توفيرهـا عن طريق أحد أو أكثر من المزودين الذين يقدمون التكلفـة تحسبا لتعويض مع هامش ربح كبير عندما تـدفع الفديـة فـي النهاية.

عندما يتم استلام الفدية، التكاليف الثابتة التالية تدفع أولا:

<u>تعويض المجهزين.</u>

-الخبير /الخبراء الماليون أو المسـتثمر/المسـتثمرون: 30% من الفدية.

-الشيوخ المحليون: 5-10% من الفدية (حقوق الإرساء).

-المرتبــة (ب) (حــوالي 15 ألــف دولار أمريكــي): جنــود الميليشيات و القراصنة...الخ

-ما تبقى من المبلغ (المربح) يتقاسمهم أصحاب الرتبة (أ) .

___بهذا تمت بحمد الله و توفيقه ترجمة بيان الأمم المتحدة وقد أرفق البيان نماذج من المراسلات مع حكومة إيريتريا كإثبات لتواصل مجموعة المراقبة مع حكومة إيرتيريا__